مجلة المحاماة الإليكترونية

تصدر عن المركز الإعلامي للنقابة

للاطلاع على
العدد السابق

حصاد نقابة المحامين

فى عام 2023

طفرة فى كافة الملفات النقابية

مجلة المحاماة الإليكترونية

محتويات العدد

١ . ملف ميكنة الخدمات النقابية واللامركزية.....	٣-٤
٢ . ملف تطوير مشروع العلاج.....	٥
٣. ملف المعاشات.....	٦
٤ . ملف صندوق التكافل الاجتماعي.....	٧
٥ . ملف المركز الطبي.....	٨
٦ . التصديق على العقود.....	٩-١٠
٧. ملف الدفاع عن المحامين.....	١١-١٤
٨. ملف مواجهة الفاتورة الإلكترونية.....	١٥-٢٢
٩ . الاجتماعات الدورية مع النقباء الفرعيين.....	٢٣
١٠ . ملف تنمية واستغلال الأصول العقارية.....	٢٤-٢٧
١١ . ملف نادي المحامين بجليم.....	٢٨-٣٠
١٢ . ملف رعاية الشباب.....	٣١-٣٣
١٣ . افتتاح مكتب حجز تذاكر القطارات.....	٣٤
١٤ . اطلاق الخط الساخن.....	٣٥
١٥ . توفير خدمات البريد.....	٣٦
١٦ . ملف دعم القضية الفلسطينية.....	٣٧-٣٩
١٧ . ملف اتحاد المحامين العرب.....	٤٠-٤١

قرارات ميكنة الخدمات النقابية واللامركزية نقلة غير مسبوقة في تاريخ نقابة المحامين

حققت قرارات الميكنة واللامركزية الإدارية استفادة كبيرة لأعضاء الجمعية العمومية في جميع أنحاء الجمهورية، لما فيها من التيسير والتسهيل على السادة المحامين في الحصول على الخدمات من مقار نقابتهم الفرعية، مما يعمل على توفير الوقت والجهد، كما مكنت النقابات الفرعية من تفعيل دورها في خدمة السادة المحامين.

ففي ظل خطة التحول الرقمي التي عمل على تحقيقها الأستاذ عبد الحليم علام، ونهج اللامركزية لتمكين النقابات الفرعية من أداء دورها، أصبح استخراج بطاقات العضوية، ومشروع العلاج من خلال المنظومة الإلكترونية الشبكية بمقار النقابات الفرعية، وكذا استخراج شهادات القيد وختم بطاقات الرقم القومي، وسداد الرسوم بالدفع الالكتروني.

ولا شك أن هذا النهج قضى على التكدس والزحام بالقاهرة بعد إتاحة إنجاز طلبات المحامي من مقر إقامته دون تكبده عناء السفر.

وفي مرحلة متقدمة يخطط النقيب العام إلى إطلاق منصة إلكترونية متصلة بالمحاكم ومنصات وزارة العدل، واستخدام أبليكشن لسداد الاشتراكات، وتوصيل الكارنيه لمكتب المحامي عبر الشحن، ودخول المحامي للمستشفيات بدون خطابات من إدارة العلاج عن طريق موبايل أبليكيشن.

ونالت القرارات التي أصدرها النقيب العام بشأن الميكنة وتطبيق نظام اللامركزية، استحسان وإشادة، أعضاء الجمعية العمومية واتفق جميع السادة النقباء الفرعيين على أنها تاريخية، ومثلت نقلة غير مسبوقة في نقابة المحامين، وما يتم في مشروع الميكنة يعد إنجازاً يحسب للنقيب العام ومجلس نقابته، لما ينتج عنه من التيسير والتسهيل على المحامين، الذين عانوا لفترات من الروتين والتعقيد.وعبر المحامون عن سعادتهم بنظام الميكنة الذي تم تطبيقه في بداية العام الجديد من خلال القرارات التي اتخذها الأستاذ عبد الحليم علام، نقيب المحامين . رئيس اتحاد المحامين العرب، للتيسير على السادة المحامين في عمليات تجديد الكارنيهات واستخراج البطاقات العلاجية.

وفرت الوقت والجهد ووضعت النقابات الفرعية أمام مسئوليتها تجاه جمعياتها العمومية ونقباء الفرعيات: النقيب العام وعد فأوفى

نقباء الفرعيات يشيدون بقرارات ميكنة الخدمات النقابية

واتفق جميع السادة النقباء الفرعيين على أن هذه القرارات مثلت نقلة غير مسبوقة في نقابة المحامين، وما تم في شأن الميكنة إنجاز يحسب للنقيب العام، وسهل كثيرًا على المحامين، الذين عانوا لفترات من الروتين والتعقيد، مما انعكس القرارات الجديدة في شكل حالة رضاء عامة من الجميع. وأكدوا أن حالة التطوير التي تشهدها النقابة العامة في الفترة حالية كانت جزءًا من البرنامج الانتخابي للأستاذ عبدالحليم علام.

وثمن السادة النقباء مجهودات النقيب والمجلس في مراحل التطوير الرقمي للنقابة، وأيضًا في القرارات الصادرة بشأن تمكين النقابات الفرعية من التعامل مباشرة في استخراج بطاقات العضوية، وما يتبعها بمراحل أخرى من تحويلات علاج وشهادات قيد وخلافه، مرتبطة بالنظام الأصلي للنقابة العامة، ورأوا أن هذا يمثل نقلة نوعية في التحلل من مركزية النقابة العامة، وتوفير للوقت والجهد والمال على السادة محامين المحافظات البعيدة، كما يترتب على ذلك أيضًا خلق كادر جديد من الموظفين لتعلمهم كيفية إدارة شئون الأعضاء، ويضع النقابات الفرعية أمام مسئوليتها تجاه الجمعيات العمومية.

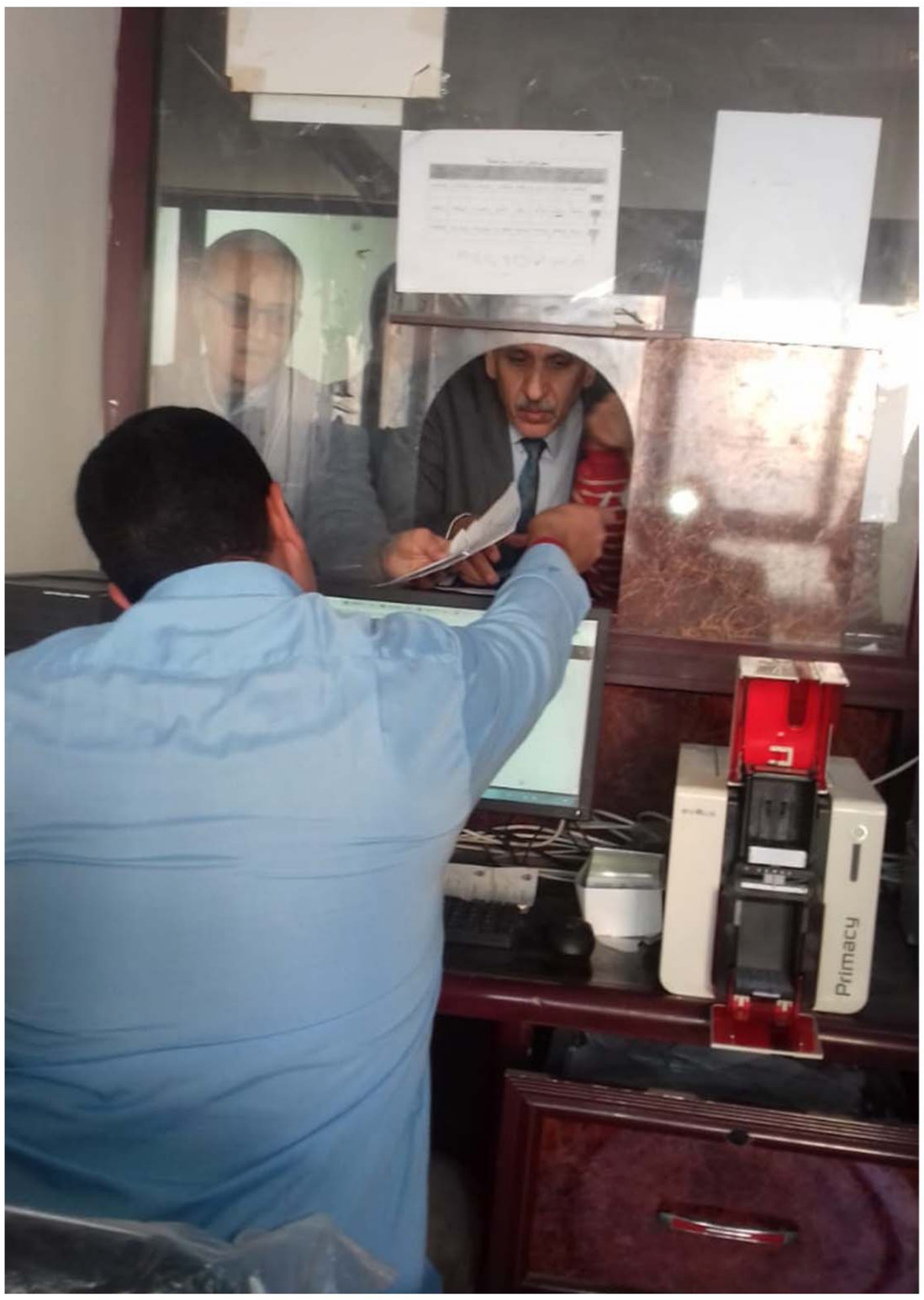

إدخال قطاعات علاجية جديدة ورفع نسب المساهمة دون زيادة في الاشتراكات..

«علام» يحقق طفرة غير مسبوقة في مشروع علاج المحامين

شهد مشروع علاج المحامين وأسرهم في الفترة الأخيرة طفرة غير مسبوقة، بعد قرارات الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين بزيادة نسب مساهمة النقابة دون زيادة في الاشتراكات.

وبناءً على قرار نقيب المحامين الصادر في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢٢، أصحبت نسبة مساهمة النقابة في عمليات القلب المفتوح، والأورام السرطانية، ستين ألف جنيه بدلًا من خمسين.

وفي التحاليل والأشعة ثلاثة آلاف بدلًا من ألفين، وزيادة المخصص للأسرة كاملة إلى مبلغ خمسة آلاف .

وفي القسطرة والدعامات أربعين ألفًا بدلًا من ثلاثين، وأدوية الأمراض المزمنة عشرة آلاف بدلًا من ثمانية.

إضافة إلى زيادة المخصص للمساهمة في علاج المحامي إلى أربعين ألفًا بدلًا من ثلاثين، والزوجة خمسة عشر ألفًا بدلًا من اثنيْ عشر فقط، وكذلك للأبناء، بمقدار زيادة ٢٥ ٪ عن العام الماضي.

ولأول مرة شهد المشروع السماح بتقديم خدماته للمحامي في حالة الحوادث بموجب مستندات رسمية حتى ولو لم يكن مشتركًا في المشروع.

كما تم التعاقد مع ٧٣ جهة طبية في جميع أنحاء الجمهورية تتحمل نقابة المحامين قيمة العلاج بها كاملة ضمن الحد الأقصى للمحامي (للحجز والعمليات)، مع العديد من تقديم الخدمة العلاجية.

ووجه نقيب المحامين بمراجعة جميع التعاقدات مع القطاعات الطبية المختلفة وإعادة ضبطها باستمرار: حفاظا على موارد النقابة.

وخصص لجنة لسرعة البت في طلبات العلاج العاجلة،

وبحث إدراج أمراض بالمشروع بشكل دوري.

وشهد مشروع العلاج الحالي إدخال ما يزيد على ٦٤ قطاع طبي متميز في جميع أنحاء الجمهورية، وتحديث دليل العلاج وإتاحته عبر موقع النقابة.

كما شكلت النقابة لجنة لدراسة إنشاء صندوق للأمراض المزمنة والسرطانية، والكبد، والقلب المفتوح ودعمها بخلاف الدعم المقدم من النقابة العامة.

كما حرص نقيب المحامين على عقد لقاء مع وزير الصحة، لعقد بروتوكول تعاون بين النقابة والوزارة لتحسين وتطوير منظومة العلاج بنقابة المحامين.

نقيب المحامين يشكل لجنة لسرعة صرف المعاشات.. ويشدد على الانتظام في صرف الزيادة السنوية.. ويسهل من عمليات صرف معاش الدفعة الواحدة

أولى الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، ملف معاشات المحامين اهتمامًا كبيرًا، فشكل لجنة من أعضاء المجلس للعمل على مهمة إنهاء مراجعة الملفات، وسرعة صرف المعاش، وشدد على ضرورة الانتظام في صرف الزيادة السنوية، حيث قرر تطبيق الزيادة الدورية لمعاشات المحامين بنسبة ٥٪، لكل المستحقين، بداية من ٢٠٢٤/١/١، لتكون هذه الزيادة الثانية التي تتم في عهد النقيب الأستاذ عبدالحليم علام، وذلك بعد الزيادة الأولى التي قررها سيادته في فبراير الماضي لعام ٢٠٢٣، وتم تطبيقها بأثر رجعي بداية من شهر يناير ٢٠٢٣.

وشكل نقيب المحامين، لجنة لدراسة زيادة فئات المعاش بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية، في ضوء تقريري الخبيرين الإكتواريين بعد العرض على الجمعية العمومية، ونجح في تسريع صرف معاشات الدفعة الواحدة لحالات الوفاة والعجز الكلي، مما ساهم في تخفيف الأعباء عن الأسر المتأثرة دون الحاجة لإجراءات معقدة.

وأصدر عبدالحليم علام، قرارًا بصرف معاش الدفعة الواحدة كاملًا، للأستاذ أيمن عبدالستار المحامي بسوهاج، والذي توفى بحادث مروري اليوم، وللأستاذ ياسر جلال الذي توفي هو وزوجته وأبنائه الثلاثة، إثر حادث أليم، ولأسرة المرحومة الأستاذة أميرة جمال المحامية بحلوان، والتي توفيت إثر حادث أليم.

ووجه نقيب المحامين، بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف المعاش المستحق للزملاء المحامين، دون مطالبة الورثة بأي أوراق أو مستندات.

وأصبح يتم صرف منح وإعانات استثنائية في الأعياد والمناسبات، لأصحاب المعاشات، ولجميع أسر السادة المحامين المتوفيين، حيث تم صرف ٥ منح استثنائية في الأعياد والمناسبات للسادة المحامين أصحاب المعاشات، ولجميع أسر السادة المتوفيين، بواقع خمسمائة جنيه، في المناسبة الواحدة.

بعد الدراسة الاكتوارية.. نقيب المحامين يوافق على زيادة قيمة مساهمة صندوق التكافل للمشتركين

وافق الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين رئيس اتحاد المحامين العرب على زيادة قيمة مساهمة صندوق التكافل للمشتركين فيه، وذلك بعد الدراسة الاكتوارية، والتي أفادت بالآتي:

– زيادة قيمة مساهمة الصندوق في حالة الوفاة والعجز إلى ٣٠٠٠٠ خلال الثلاث سنوات الأولى من الاشتراك بالصندوق بدلاً من ١٠٠٠٠ فى اللائحة القديمة.

– بداية من السنة الرابعة يتم الصرف بحد أدنى ٤٠٠٠٠ جنيه، وأقصى ٧٠٠٠٠ جنيه حسب مدة اشتراك كل عضو، بدلاً من ٣٠٠٠٠ في اللائحة القديمة.

– زيادة ميزة بلوغ سن المعاش عن كل سنة اشتراك إلى ١٧٠٠ جنيه بدلاً من ١٥٠٠ جنيه.

– الاشتراك للأعضاء حتى سن ٣٢ عام، غير ملزم بسداد أي رسم عضوية، على أن تطبق الرسوم بداية من سن ٣٣ عام طبقاً للجدول المرفق.

وكان الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين رئيس اتحاد المحامين العرب، كلف الأستاذ محمد نجيب عضو مجلس النقابة العامة، بمهمة الإشراف على صندوق التكافل، وإعداد تقرير لزيادة قيمة مساهمة الصندوق للأعضاء المشتركين.جدير بالذكر أن صندوق التكافل يهدف إلى تحقيق التضامن والتكافل والتلاحم بين المحامين لمواجهة الأعباء التي تتزايد ببلوغ سنا يتقاعد فيها عن العمل والكسب أو بوفاته وفقدان الأسرة لعائلها.

وناشدت النقابة العامة للمحامين، أعضاء الجمعية العمومية، من السادة المحامين المشتركين في صندوق التكافل الاجتماعي، بسرعة سداد الاشتراكات المتأخرة بالنسبة للمحامين المتأخرين عن السداد، والذين يستحق فصلهم من الصندوق فصلًا نهائيًا في ٢٠٢٥/١/١، لأنهم بذلك يكونوا قد تأخروا خمس سنوات كاملة عن السداد.

وأوضحت النقابة أن مدة الخمس سنوات بدأت من عام ٢٠٢٠ وحتى نهاية عام ٢٠٢٤، مشددة على أنهم إذا لم يسددوا الاشتراكات خلال عام ٢٠٢٤، سيتم فصلهم فصلًا نهائيًا طبقًا للائحة المنظمة لذلك.

المركز الطبي حلم الجمعية العمومية الذي يتحقق في عهد علام

أولى الأستاذ عبدالحليم علام، اهتمامًا كبيرًا بملف إنشاء مركز طبي للسادة المحامين وأسرهم، حيث أصدر توجيهاته للشركة المنفذة للمركز بتكثيف جهودها لخروج هذا المشروع للنور في القريب العاجل، ووفقًا للخطة الزمنية المتفق عليها.

وتنفيذًا لتوجيهات النقيب العام، كثفت الشركة المنفذة للمركز، الجاري إنشاءه بمدينة السادس من أكتوبر، من أعمالها، في سبيل تحقيق خطوات سريعة، فيجرى حاليا الأعمال الخرسانية للمبنى وذلك بعد أن تم الانتهاء من أعمال الحفر وكذلك مرحلة «إحلال التربة» والتي تمثلت في إحلال تربة رملية بدلًا من التُربة الضارة، ويتم إنشاء المركز على مساحة تبلغ نحو ٤ الآف متر مربع، ويتكون من ثلاثة طوابق.

وتتحقق آمال وأحلام السادة المحامين في إنشاء مركز طبي خاص بالأعضاء، لأول مرة في عهد الأستاذ عبدالحليم علام وتجرى أعمال حفر وإنشاء المركز على مساحة تبلغ نحو ٤ آلاف متر مربع، حيث يتكون المركز من ثلاثة طوابق.

ويحرص الأستاذ عبدالحليم علام على متابعة أعمال الإنشاءات، حيث أجرى عدة جولات تفقدية للأعمال من أجل الوصول إلى تحقيق هذا الحلم، بعد أن سلمت نقابة المحامين أرض موقع المركز إلى الشركة المنفذة للبدء في أعمال الإنشاء.

وتتجه أنظار السادة أعضاء الجمعية العمومية في جميع أنحاء الجمهورية، إلى المركز، والذين يعدونه. حال استكماله. إنجازًا كبيرًا في ملف الرعاية الصحية لنقابة المحامين، مثمنين دور النقيب العام في المتابعة المستمرة لتقدم العمل، والوقوف على كل خطوة من الإنشاءات، والتوجيه بسرعة إنجاز هذا الصرح لخدمة السادة المحامين.

قرارات نقيب المحامين بشأن التصديق على العقود منعت إهدار ملايين الجنيهات.. وعظمت موارد النقابة العامة.. وحققت العدالة والتكافؤ لجميع النقابات الفرعية

نجح نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، رئيس اتحاد المحامين العرب، في ضبط وتوحيد النسب المخصصة من رسوم التصديق على العقود للنقابات الفرعية، والمحامي، على مستوى الجمهورية، وتحصيلها بنظام السداد الإلكتروني؛ لتحقيق العدالة، والمساواة لجميع النقابات الفرعية، وتفعيل الإيصالات الإلكترونية المؤمنة؛ مما يمنع تزويرها، وتسريب الإيرادات المتحصلة من التصديق.

وأصدر نقيب المحامين في ٢٨ أبريل ٢٠٢٣، قرارًا بشأن تعديل نسب تحصيل التصديق على العقود للنقابة العامة، والفرعية، والمحامي، تم تطبيقه مع بداية مايو الجاري، وجاء فيه تعديل نسب تحصيل العقود على النحو الآتي:

.يخصص نسبة ٧٠ ٪ لصالح النقابة العامة بدلاً من ٧٥ ٪.

.ونسبة ٢٠ ٪ لصالح النقابة الفرعية بدلاً من ٢٥ ٪.

.ونسبة ١٠ ٪ لصالح المحامي محرر العقد، والموقع عليه.

جاء قرار نقيب المحامين، نظرًا لأن هناك بعض النقابات الفرعية كانت تستأثر بتوثيق العقود دون النقابات الأخرى، فكان لزاما على النقابة العامة أن تتدخل لضبط وتوحيد النسبة المخصصة للنقابات الفرعية، والسادة المحامين، على مستوى الجمهورية؛ لتحقيق العدالة والمساواة في نسبة التصديق لجميع النقابات على مستوى الجمهورية.

ووفقًا لقرار النقيب العام، أصبح المحامي المقيد في أي نقابة فرعية عند توثيق العقد في أي نقابة أخرى، يتم توريد نسبة النقابة الفرعية المقيد فيها المحامي لنقابته الفرعية.

ولا شك أن هذا القرار كان بمثابة خطوة جادة نحو الحفاظ على أموال نقابة المحامين وتعظيم مواردها بشكل عام، وأدى إلى:

.بعد أن كانت أموال النقابة تهدر بسبب السداد النقدي، أصبح السداد إلكترونيًا عبر الفيزا كارد، وهو ما حافظ على الموارد، ومنح النقابة فرصة الحصول الفوري على عوائد التصديق.

.يتم التصديق لكل محامٍ من خلال نقابته الفرعية، دون غيرها من النقابات، مما يمنح فرص متساوية للنقابات الفرعية في تحصيل نسبة التصديق التي تعينها على تنمية مواردها، وهو ما يعود بالنفع على أعضاء الجمعية العمومية في كافة النقابات.

النسبة المخصصة للنقابات الفرعية، والسادة المحامين، على مستوى الجمهورية؛ لتحقيق العدالة والمساواة في نسبة التصديق لجميع النقابات على مستوى الجمهورية.

ووفقًا لقرار النقيب العام، أصبح المحامي المقيد في أي نقابة فرعية عند توثيق العقد في أي نقابة أخرى، يتم توريد نسبة النقابة الفرعية المقيد فيها المحامي لنقابته الفرعية.

ولا شك أن هذا القرار كان بمثابة خطوة جادة نحو الحفاظ على أموال نقابة المحامين وتعظيم مواردها بشكل عام، وأدى إلى:

.بعد أن كانت أموال النقابة تهدر بسبب السداد النقدي، أصبح السداد إلكترونيًا عبر الفيزا كارد، وهو ما حافظ على الموارد، ومنح النقابة فرصة الحصول الفوري على عوائد التصديق .

.يتم التصديق لكل محامٍ من خلال نقابته الفرعية، دون غيرها من النقابات، مما يمنح فرص متساوية للنقابات الفرعية في تحصيل نسبة التصديق التي تعينها على تنمية مواردها، وهو ما يعود بالنفع على أعضاء الجمعية العمومية في كافة النقابات.

. منع النقابات الفرعية التي كانت تستأثر قديما دون غيرها بالتصديق على العقود من خلال عمل نظام موازٍ للتصديق، وهو ما أهدر ملايين الجنيهات، وأثر بشكل مباشر على الخدمات النقابية وتطويرها.

. تفعيل الايصال الإلكتروني المؤمن منع تزوير الإيصالات، وتسريب الإيرادات المتحصلة من التصديق، وحطم النظام الموازي للتصديق من بعض النقابات.

. أدى حوكمة التصديق على العقود، والحفاظ على موارد النقابة، إلى وضع خطة طموحة لزيادة المساهمة في مشروع العلاج، واتخاذ خطوة جادة نحو تحقيق الزيادة المرجوة في المعاشات، فلولا قيام نقابة المحامين بهذه الآلية الجديدة في التحصيل، واتخاذ نقيب المحامين هذا القرار، لما استطاعت النقابة اتخاذ قرار بزيادة نسبة المساهمة في مشروع العلاج، وتجدد الأمل في زيادة المعاشات قبل نهاية العام.

من جانيه، أكد الأستاذ محمد عبدالوهاب، عضو مجلس النقابة العامة للمحامين، أن أغلب المناهضين لنظام التحصيل المميكن للتصديق على العقود كان غرضهم الاستئثار بموارد النقابة، وصرفها دون رقابة من الجهاز المركزي للمحاسبات، وأن التصديق والتحصيل بهذا الشكل منع تسريب الأموال، ورفع الضرر المتحقق على النقابات الفرعية جراء ممارسات نقابات أخرى استأثرت بالتصديق من خلال نظام موازٍ لنظام التصديق المعمول به من النقابة العامة.

وأضاف، أن نقيب المحامين يقف بالمرصاد لأي تجاوز أو اختراق للمنظومة النقابية، من شأنه الحاق الضرر بموارد النقابة.

الدفاع عن المحامين.. نقيب المحامين يقدم ملحمة نقابية بقرارات حاسمة تغنت بها الجمعية العمومية

شهد ملف الدفاع عن المحامين، صولات وجولات للأستاذ عبدالحليم علام، فقدم ملحمة نقابية تغنت بها الجمعية العمومية، لقراراته الحاسمة في قضية محامي مطروح، وقضية محامي مغاغة التي تعود أحداثها إلى ما قبل العام ٢٠١٥، وقضية محامي كرداسة الذي قتل غدرًا، وقضية محام كوم أمبو.

قضية محامي مطروح

أصدر الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، بيانًا هامًا بشأن أزمة محامي مطروح، جاء نصه كالآتي:

حرصت النقابة العامة للمحامين منذ اللحظات الأولى من إبلاغها بالواقعة على التواصل مع كافة الجهات المعنية أطراف الأزمة للتعامل معها بحكمة وموضوعية، وفق تحقيق شامل للواقعة بما يقتضيه من جمع الأدلة القولية والفنية وأخصها تفريغ كافة الكاميرات.

وعلى الرغم مما لاح في الأفق من إصرار غير مفهوم، وعنت واضح على حبس الزملاء احتياطيًا رغم انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، ومن تعجل غير مبرر في إحالتهم للمحاكمة بغير استيفاء مجريات التحقيق على الوجه الذي يستحق بلوغًا للحقيقة، والعدالة المنشودة، بغير شطط أو لدد.

نقول على الرغم من ذلك فقد مارست النقابة العامة والنقابات الفرعية ولا تزال أقصى درجات ضبط النفس، حرصًا منها على مصلحة الزملاء طرف الأزمة وأسرهم وعلى مصلحة الوطن والبلاد في ظروف عصيبة لا تحتمل الفتن.

غير أنه وفي إطار أمانة واجبات النقابة العامة تجاه أعضائها، وفي ظل عدم انفراج الأزمة حتى تاريخه، فقد قرر مجلس النقابة العامة ما يلي:

أولاً : تعليق العمل والحضور أمام محاكم الجنايات وتحقيقات النيابة العامة في كافة أنحاء الجمهورية كخطوة أولى، اعتباراً من صباح يوم الخميس الموافق ١٩ يناير لأجل غير مسمى، مع التزام كافة النقابات الفرعية بتنفيذ ومتابعة هذا القرار.

ثانياً: الدعوة إلى اجتماع طارئ و مشترك لمجلس النقابة العامة مع النقباء الفرعيين يوم الجمعة الموافق ٢٠ يناير لمناقشة ما يلي:

١ – اتخاذ ما يراه مناسبًا من إجراءات من مسارات قانونية بشأن جلسة نظر الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر بحق الزملاء والمحدد لنظره جلسة الأحد ٢٢ يناير.

٢ – النظر في ما يتعين اتخاذه من إجراءات واجبة حيال عدم التعامل مع هذه الأزمة بالحياد اللازم في إجراءات التحقيق والمحاكمة، ومصادرة كافة حقوق الدفاع وطلباته فيها تحقيقًا و محاكمة، وبما يحفظ كرامة جموع المحامين.

٣ – النظر في دعوة الجمعية العمومية للمحامين لانعقاد طارئ.

تشكيل لجنة للدفاع عن محامين مطروح

أصدر الأستاذ عبد الحليم علام، نقيب المحامين . رئيس اتحاد المحامين العرب، قرارًا باللجنة المشكلة للدفاع عن السادة محامى مطروح، وجاء نص القرار كالاتي:

بناءً على التفويض الصادر من الاجتماع المشترك بين مجلس النقابة العامة والنقابات الفرعية، فقد تقرر تشكيل لجنة للدفاع عن السادة محامي مطروح، في جلسة الجنح المستأنفة والمحدد لها يوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/١/٢٢

أولاً :. تشكيل لجنة الدفاع من السادة الأساتذة الآتى أسماؤهم:

١. السيد الأستاذ / مجدى سخي وكيل النقابة العامة
٢.السيد الأستاذ/ يحيى التوني وكيل النقابة العامة
٣- السيد الأستاذ / نبيل عبد السلام عضو المجلس
٤. السيد الأستاذ / محمد كركاب عضو المجلس
٥. السيدة الأستاذة / فاطمة الزهراء عضو المجلس
٦. السيد الأستاذ / حسن أمين نقيب جنوب القاهرة
٧. السيد الأستاذ / الدوشي شاكر نقيب الأقصر
٨. السيد الأستاذ/ مجدى حافظ نقيب القليوبية
٩. السيد الأستاذ / محمد خليل نقيب طنطا
١٠. السيد الأستاذ / عادل العبد نقيب مرسى مطروح
١١. السيد الأستاذ / أحمد جمعة المحامى بالنقض
١٢. السيد الأستاذ / ماهر نعيم المحامى بالنقض

ثانيًا :. مجلس نقابة مطروح، ولكل من يرغب من السادة الزملاء في الإنضمام إليهم.

وذلك برئاسة السيد الأستاذ / عبد الحليم علام النقيب العام

جمهورية مصر العربية
النقابة العامة للمحامين
مكتب النقيب

قرار

بناءً على التفويض الصادر من الاجتماع المشترك بين مجلس النقابة العامة والنقابات الفرعية ، فقد تقرر تشكيل لجنة للدفاع عن السادة محامى مطروح في جلسة الجنح المستأنفة والمحدد لها يوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/١/٢٢

أولاً :- تشكيل لجنة الدفاع من السادة الأساتذة الآتى أسماؤهم :-

١. السيد الأستاذ / مجدى سخى	وكيل النقابة العامة
٢. السيد الأستاذ / نبيل عبد السلام	عضو المجلس
٣. السيد الأستاذ / محمد كركاب	عضو المجلس
٤. السيدة الأستاذة / فاطمة الزهراء	عضو المجلس
٥. السيد الأستاذ / حسن أمين	نقيب جنوب القاهرة
٦. السيد الأستاذ / مجدى حافظ	نقيب القليوبية
٧. السيد الأستاذ / محمد خليل	نقيب طنطا
٨. السيد الأستاذ / عادل العبد	نقيب مرسى مطروح
٩. السيد الأستاذ / أحمد جمعة	المحامى بالنقض
١٠. السيد الأستاذ / ماهر نعيم	المحامى بالنقض

ثانيا :- مجلس نقابة مطروح ومن يرغب من السادة الزملاء في الإنضمام إليهم .

وذلك برئاسة السيد الأستاذ / عبد الحليم علام النقيب العام

تحريرا فى ٢٠٢٣/١/٢١

نقيب المحامين
رئيس اتحاد المحامين العرب
عبد الحليم علام

٤٩ (أ) شارع رمسيس - القاهرة . الرقم البريدى : ١١٦٦٩ فاكس : ٢٥٧٦٠٥٣٨

نقيب المحامين يصل مجمع محاكم مرسى مطروح

وصل الأستاذ عبد الحليم علام، نقيب المحامين . رئيس اتحاد المحامين العرب، إلى مجمع محاكم مرسى مطروح لترأس لجنة الدفاع عن السادة محامي مطروح، وحضرت لجنة الدفاع المشكلة من قبل نقيب المحامين، كما تواجد السادة أعضاء مجلس النقابة العامة، والسادة نقباء النقابات الفرعية ومجالسهم، إلى جانب لفيف من السادة المحامين من جميع النقابات الفرعية على مستوى الجمهورية، وتشهد أروقة المحكمة حضور حاشد من جانب السادة المحامين لمساندة ومؤازرة محامي مطروح.

وبعد مرافعة طويلة من هيئة الدفاع، والتي استمرت لـ٦ ساعات كاملة، قضت محكمة جنح مستأنف مطروح، في جلستها المنعقدة الأحد، ببراءة ستة محامين في التهمة الأولي المنسوبة إليهم، مع الإيقاف الشامل في باقي التهم، وذلك في القضية المعروفة إعلاميا بأزمة محامي مطروح.

قضية محامي كرداسة

أصدر الأستاذ عبد الحليم علام، نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، قرارًا بشأن متابعة التحقيقات التي تجريها النيابة العامة بشأن الحادث الإجرامي الذي أدى إلى مقتل الزميل/ بنداري حمدي المحامي، على يد مجموعة من البلطجية، وجاء نص القرار كالآتي:

بتكليف السادة الأساتذة:

١ . السيد الأستاذ / محمود الداخلي، الأمين العام المساعد .

٢ . السيد الأستاذ / السيد جابر مكي، نقيب شمال الجيزة.

٣ – السيد الأستاذ/ رمضان كشك، وكيل مجلس نقابة شمال الجيزة.

بمتابعة التحقيقات التي تجريها النيابة العامة بشأن الحادث الإجرامي الذي أدى إلى مقتل الزميل/ بنداري حمدي المحامي، على يد مجموعة من البلطجية، ومتابعة الإجراءات التي تتخذها النيابة العامة لحين القبض على الجناه وتقديمهم للمحاكمة العاجلة.

وشارك نقيب المحامين، في مراسم تشييع جنازة الأستاذ الراحل/ بنداري حمدي المحامي، إلى مثواه الأخير، والذي لقى حتفه على يد مجموعة من البلطجية إثر اقتحام مكتبه في كرداسة.

وقدم النقيب العام، واجب العزاء إلى أسرة الفقيد، داعيًا المولى عز وجل أن يحسن عزائهم، ويلهمهم الصبر والسلوان، حيث حرص على آداء صلاة الجنازة على الفقيد في مسقط رأسه بمنطقة أبو رواش بمدينة كرداسة التابعة لمحافظة الجيزة.

نقيب المحامين يشارك فى تشييع جثمان محامي كرداسة

قضية محامي مغاغة

وتعود أحداث هذه القضية إلى عام ٢٠١٥، وكان أكثر المتفائلين يرى بأن يصدر حكمًا على المحامين بالسجن لمدة ١٠ سنوات على أقل تقدير، ولكن بفضل جهود نقيب المحامين الأستاذ عبدالحليم علام، صدر حكمًا بإيقاف التنفيذ على المحامين، وبذلك يكون قد أسدل الستار على القضية التي أرقت المحامين لسنوات.

قضية محام كوم أمبو

تواصل الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين ، منذ اللحظة الاولى، مع نقيب محامي أسوان الأستاذ حمادة كرورة، وأعضاء المجلس الفرعي، للوقوف على أسباب وملابسات إلقاء القبض على الأستاذ أسامة إبراهيم المحامي بكوم أمبو، وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقوف إلى جانب الزميل المحامي في أزمته، حتى اخلاء سبيله في أسرع وقت .

وبناء على ذلك التواصل، فقد أجري الأستاذ عبدالحيلم علام، نقيب المحامين، اتصالات مكثفة مع الجهات المعنية للتعرف على آخر المستجدات، والإجراءات المتخذة تجاه الزميل، ولمعرفة التحقيقات التي تمت مع الزميل المحامي.

كما شكل سيادته لجنة من نقابة محامي أسوان الفرعية، ومن أعضاء مجلس النقابة العامة، لمتابعة كافة التحقيقات التي تجرى مع الزميل المحامي، لحين الانتهاء منها وإخلاء سبيله.

والتقى الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين، بالنائب العام، المستشار حمادة الصاوي، وذلك لبحث سبل حل أزمة الأستاذ أسامة إبراهيم، محام كوم أمبو، مؤكدًا أن النائب العام، وعد بسرعة إنهاء وحل الأزمة، يأتي ذلك اللقاء في إطار مساعِ نقيب المحامين، لسرعة الإفراج عن الزميل المحامي.

حضر اللقاء، كلا من الأستاذ أبوبكر ضوة الامين العام المساعد، والأستاذ عبدالمجيد هارون، أمين الصندوق، والأستاذ حمادة كرورة نقيب محامي أسوان، والأستاذ مصطفى البنان عضو مجلس النقابة العامة السابق.

وأصدر السيد المستشار حمادة الصاوي، النائب العام، قرارًا بالإفراج عن الزميل أسامة إبراهيم المحامي بأسوان، جاء هذا القرار بعد اللقاء الذي جمع نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، مع النائب العام المستشار حمادة الصاوي، في حضور النقيب حمادة كرورة، نقيب أسوان، والأستاذ عبدالمجيد هارون، أمين صندوق نقابة المحامين، والأستاذ أبو بكر ضوة، الأمين العام المساعد، والذي جرى خلاله تقديم طلب الإفراج عن الزميل.

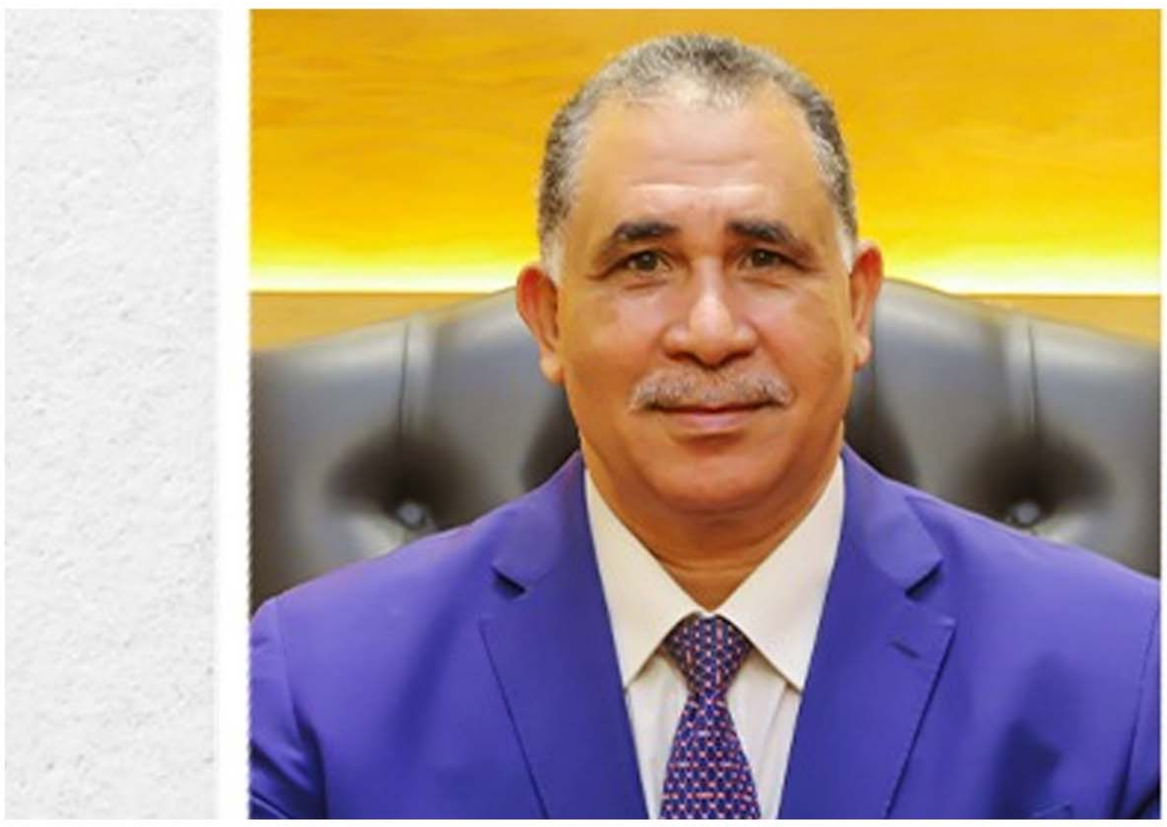

مسيرة نجاح نقابة المحامين في مواجهة تسجيل الأعضاء في الفاتورة الإلكترونية

ظل موقف نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، رئيس اتحاد المحامين العرب، ملتحم في رؤيته مع موقف جموع محامي مصر، للوصول إلى حلول جذرية، والخروج من مأزق إلزام المحامين بتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، معلنًا منذ اليوم الأول للأزمة، أن المحامين غير ملزمين بالتسجيل في المنظومة.

وبذلت النقابة العامة للمحامين، بقيادة الأستاذ عبدالحليم علام، جهود مضنية منذ بداية الأزمة، تمثلت في لقاءات مستمرة بين النقيب العام، ووزير المالية، ورئيس مصلحة الضرائب المصرية، إلى جانب الاجتماعات الدورية المشتركة بين مجلس النقابة العامة، ونقباء النقابات الفرعية، وتشكيل لجنة تتولى الأمر من خيرة أبناء النقابة، من الأساتذة، والفقهاء، والخبراء المتخصصين في المجال الضريبي، فضلًا عن بعض السادة المحامين أعضاء مجلسي النواب والشيوخ.

وتككلت هذه الجهود بالنجاح، حيث انتصرت إرادة الجمعية العمومية للمحامين، التي وقفت خلف نقيبها العام طوال الأزمة مؤمنة بالتحركات الحكيمة التي اتخذها في مسيرة من النجاحات المتتالية وصولًا إلى تحقيق الغاية في يوم الثالث عشر من أبريل ٢٠٢٢، بصدور بيان من مصلحة الضراب المصرية يؤكد أن جميع المحامين المتعاملين مع الأفراد غير مطالبين بالتسجيل في الفاتورة الإلكترونية، ما عدا الذين يتعاملون مع الكيانات الملزمة بتقديم فاتورة إلكترونية فقط، مثل الشركات.

كما نجحت جهود اللجنة التي شكلها النقيب العام في التوصل مع وزارة المالية ومصلحة الضرائب، إلى الاتفاق على إلغاء لفظ أنشطة قانونية من البطاقة الضريبية، وعودة العمل بلفظ (محامي حر)، كما تستمر اللجنة في أداء عملها وتسعى جاهدة من أجل الوصول إلى سداد الضرائب المستحقة على المحامين بقيم مقطوعة نهائية لا تقبل إعادة الفحص مرة أخرى.

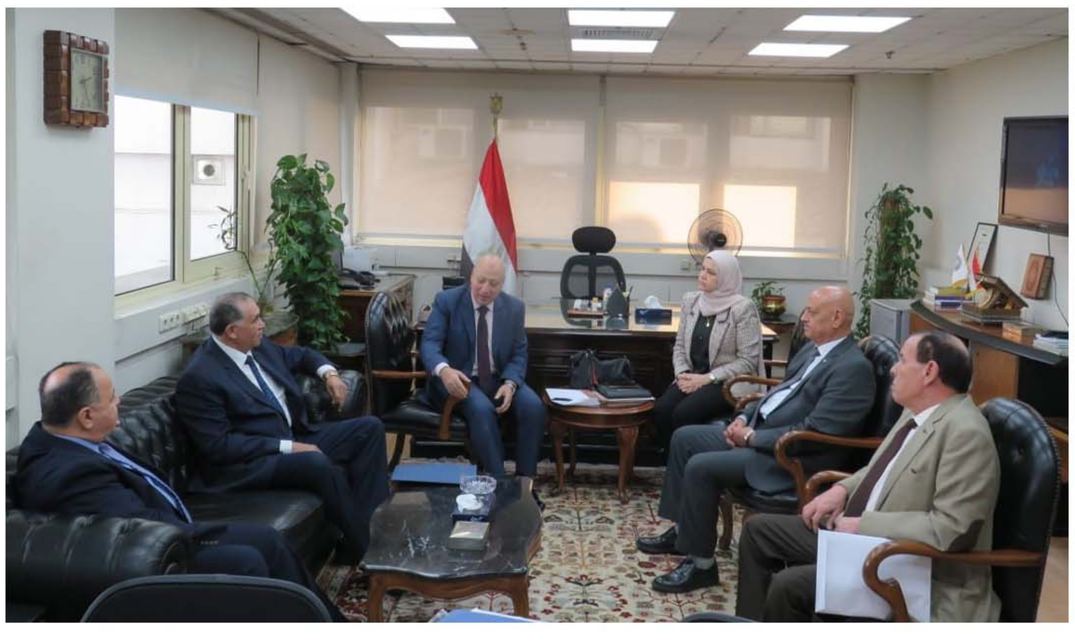

ويهدف هذا التقرير إلى رصد المسارات التي اتخذتها النقابة العامة بقيادة الأستاذ عبدالحليم علام، وصولًا إلى الغاية المنشودة لجموع السادة المحامين في حل أزمة التسجيل في الفاتورة الإلكترونية.

أولًا: بداية الأزمة:

صدر قرار من وزارة المالية بشأن إلزام المحامين بتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية اعتباراً من بداية شهر مايو ٢٠٢٣. وتفاجأ المحامون في العاشر من نوفمبر عام ٢٠٢٢، بإثارة خضوعهم وفقًا لتصريح رئيس مصلحة الضرائب المصرية لمنظومة الإيصال الإلكتروني، والفاتورة الإلكترونية، في موعد أقصاه ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢. وهو القرار التي لم يراعى طبيعة عمل المحامي، وطبيعة المحاماة، تلك المهنة التي تشارك القضاء في تحقيق العدالة، وأي تقييد لها، ولرجالاتها، هو تقييد للعدالة، وحق التقاضي المصان دستوريًا؛ فالمحامي الحر ليس ممن يخاطب بمنظومة الإيصال الإلكتروني حتى يلزم بالإنضمام إليها.

ثانيًا: تحركات النقابة العامة.الدعاوى القضائية

أقام نقيب المحامين، وعدد من السادة المحامين، عدد من الدعاوى، أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، لوقف تنفيذ وإلغاء قرار كلًا من وزارة المالية، ومصلحة الضرائب، بإلزامهم بالتسجيل في منظومة الضريبة الإلكترونية. أشارت الدعوى إلى أن تلك المنظومة، تزيد من الأعباء المالية للمحامين على النحو الذي سيؤثر في سير العدالة، مؤكدة أن المحامين أصبحوا ملتزمين سنويًا بسداد ضريبة على الدخل، وتقديم إقرار ضريبي في مارس من كل عام، وسداد ضريبة من المنبع عند قيد الدعاوى، ثم ضريبة قيمة مضافة وفقا للقانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦، ثم الرسوم والضرائب المترتبة على الانضمام لتلك المنظومة. وتابعت الدعوى: "وبصفة غير مباشرة أصبح المحامون يعملون من أجل مصلحة الضرائب ومحصلين لديها بدون أجر وفي حالة تخلفهم عن التسجيل والتوريد يصبحون في مرمى التهرب الضريبي وتوقيع عليهم عقوبات جنائية".

اجتماعات مشتركة بين «المحامين» و«المالية» و«الضرائب»:

أصدرت النقابة العامة للمحامين، بيانًا في الثالث والعشرين من نوفمر لعام ٢٠٢٢، بشأن نتائج الاجتماع المشترك بين الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، والدكتور محمد معيط وزير المالية، بشأن التسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية.

جاء في البيان أنه: «في إطار الجهود القانونية التي تبذلها نقابة المحامين لعرض وبيان رؤيتها ورؤية جموع المحامين بشأن مدى جواز تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على مهنة المحاماة والعقبات الواقعية والقانونية والدستورية التي تحول دون ذلك للوصول الى حل الأزمة في اطار التطبيق الصحيح لنصوص القوانين والدساتير واللوائح وما يتفق مع الطبيعة القانونية لمهنة المحاماة.

فقد جرى عقد اجتماع بين الدكتور / محمد معيط وزير المالية والأستاذ / عبد الحليم علام نقيب محامي مصر ورئيس اتحاد المحامين العرب ، بحضور الأستاذ / مختار توفيق رئيس مصلحة الضرائب المصرية ، والسيدة / رشا عبد العال معاون رئيس المصلحة ، و بحضور الأستاذيْن مجدي سخي و يحيى التوني وكيليْ النقابة ، والاستاذ عبدالمجيد هارون امين صندوق نقابة المحامين، والأمينيْن العامْين الأستاذيْن محمود الداخلي وأبو بكر الضوة» .

وقد أسفر الاجتماع عن الآتي :

أولاً: توجيه السيد الدكتور وزير المالية إلى تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة المالية ؛ ممثلة في مصلحة الضرائب ونقابة المحامين، وذلك لدراسة المشكلة والوصول إلى حلول تأخذ في الاعتبار ما عرضته نقابة المحامين من رؤية و وجهات نظر.

ثانياً : منح مهلة حتي تنتهي اللجنة من أعمالها ، وذلك لاتخاذ مايلزم من إجراءات وقرارات وفقا للقواعد التي تتوافق عليها اللجنة ، لوضع تصور لحل كافة المشكلات التي تعترض العلاقة بين المحامين ومصلحة الضرائب بما فيها منظومة الفاتورة الالكترونية.

ووجهت نقابة المحامين الشكر لوزير المالية على تفهمه لرؤية نقابة المحامين، وعلى توجيهاته بتشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشكلات، ومنح مهلة لحين انتهاء اللجنة من أعمالها، وثمنت جهود وزارة المالية، ومصلحة الضرائب المصرية في السعي إلى رقمنة كافة الأعمال الحكومية لكافة فئات الدولة، التي تخضع جميعها للقانون والمشروعية الدستورية على حد سواء، دون إخلال بالطبيعة الدقيقة والفروق الجوهرية بين فئة وأخرى في نطاق الحدود التي رسمها الدستور والقانون، سيما وأن نقابة المحامين تحمل وحدها وعلى كاهلها أعباء الرعاية الصحية والاجتماعية للمحامين من معاش وعلاج وغيرها من الخدمات والأعباء فضلاً عن مرتبات موظفيها ، بغير أن تثقل كاهل الدولة بشئ من ذلك جميعه .

وشددت نقابة المحامين على أنها أول من يحترم القانون ويرعى حدوده ، وتلفت النظر إلى أنها مسجل بها ما يزيد عن أربعمائة وعشرين ألف محام معظمهم لديه بطاقة ضريبية، حيث سبق وأن جعلتها النقابة – في مرحلة سابقة – شرطاً من شروط القيد واستمراره وقيداً على تلقي كافة الخدمات في نقابة المحامين .وأكدت النقابة أنها سلكت كل السبل المتاحة والممكنة لحل الأزمة في الأطر القانونية والدستورية المشروعة مع السلطتين التنفيذية والقضائية .

وأهابت بكافَّة الزميلات والزملاء المحامين ضبط النفس ومنح الفرصة الكاملة والمناخ اللازم للجنة التي سيجري تشكيلها لمباشرة أعمالها في هدوء ؛ حتى تصل إلى النتائج المرجوة التي يتطلع إليها جموع المحامين، وعدم الانسياق خلف بعض الدعوات التي لا تستهدف تجاوز الأزمة وحلها، بقدر ما تستهدف تفاقمها بغير حل بغية السعي إلى تصعيد المشكلات في هذه المرحلة، وتصديرها للنقيب المنتخب والمجلس لأغراض معلومة .

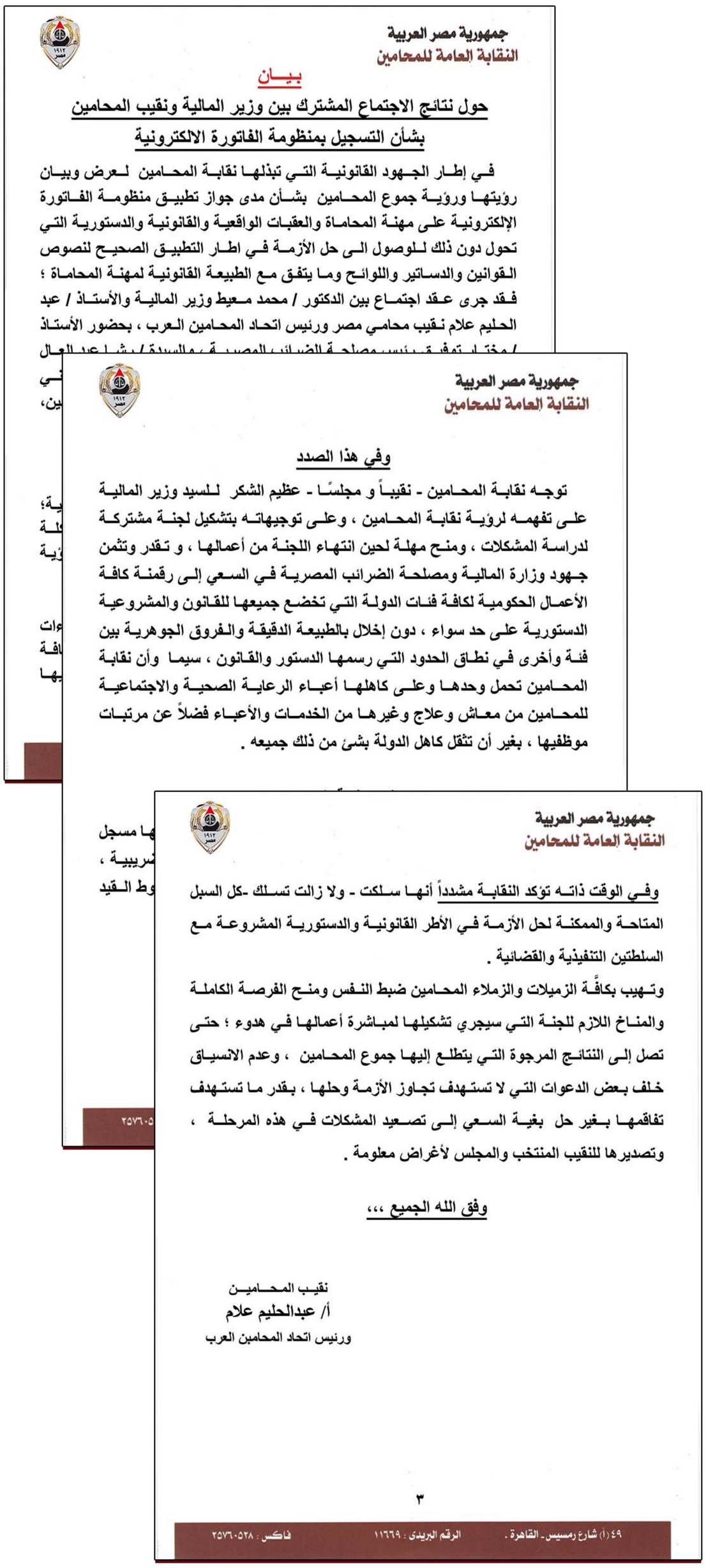

جمهورية مصر العربية
النقابة العامة للمحامين

بيـــان

حول نتائج الاجتماع المشترك بين وزير المالية ونقيب المحامين
بشأن التسجيل بمنظومة الفاتورة الالكترونية

في إطار الجهود القانونية التي تبذلها نقابة المحامين لعرض وبيان رؤيتها ورؤية جموع المحامين بشأن مدى جواز تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على مهنة المحاماة والعقبات الواقعية والقانونية والدستورية التي تحول دون ذلك للوصول الى حل الأزمة في اطار التطبيق الصحيح لنصوص القوانين والدساتير واللوائح وما يتفق مع الطبيعة القانونية لمهنة المحاماة ؛ فقد جرى عقد اجتماع بين الدكتور / محمد معيط وزير المالية والأستاذ / عبد الحليم علام نقيب محامي مصر ورئيس اتحاد المحامين العرب ، بحضور الأستاذ / مختار توفيق رئيس مصلحة الضرائب المصرية ، والسيدة / ريشا عبد العال

جمهورية مصر العربية
النقابة العامة للمحامين

وفي هذا الصدد

توجه نقابة المحامين - نقيباً و مجلسًا - عظيم الشكر للسيد وزير المالية على تفهمه لرؤية نقابة المحامين ، وعلى توجيهاته بتشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشكلات ، ومنح مهلة لحين انتهاء اللجنة من أعمالها ، و تقدر وتثمن جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية في السعي إلى رقمنة كافة الأعمال الحكومية لكافة فئات الدولة التي تخضع جميعها للقانون والمشروعية الدستورية على حد سواء ، دون إخلال بالطبيعة الدقيقة والفروق الجوهرية بين فئة وأخرى في نطاق الحدود التي رسمها الدستور والقانون ، سيما وأن نقابة المحامين تحمل وحدها وعلى كاهلها أعباء الرعاية الصحية والاجتماعية للمحامين من معاش وعلاج وغيرها من الخدمات والأعباء فضلاً عن مرتبات موظفيها ، بغير أن تثقل كاهل الدولة بشئ من ذلك جميعه .

جمهورية مصر العربية
النقابة العامة للمحامين

وفي الوقت ذاته تؤكد النقابة مشدداً أنها سلكت - ولا زالت تسلك -كل السبل المتاحة والممكنة لحل الأزمة في الأطر القانونية والدستورية المشروعة مع السلطتين التنفيذية والقضائية .

وتهيب بكافَّة الزميلات والزملاء المحامين ضبط النفس ومنح الفرصة الكاملة والمناخ اللازم للجنة التي سيجري تشكيلها لمباشرة أعمالها في هدوء ؛ حتى تصل إلى النتائج المرجوة التي يتطلع إليها جموع المحامين ، وعدم الانسياق خلف بعض الدعوات التي لا تستهدف تجاوز الأزمة وحلها ، بقدر ما تستهدف تفاقمها بغير حل بغية السعي إلى تصعيد المشكلات في هذه المرحلة ، وتصديرها للنقيب المنتخب والمجلس لأغراض معلومة .

وفق الله الجميع ،،،

نقيب المحامين
أ/ عبدالحليم علام
ورئيس اتحاد المحامين العرب

٣

٤٩ (أ) شارع رمسيس - القاهرة . الرقم البريدى : ١١٦٦٩ فاكس : ٢٥٧٦٠٥٢٨

عقد اجتماعات طارئة مشتركة بين النقابة العامة والنقابات الفرعية لبحث تداعيات الأزمة:

أ.الاجتماع الأول:

انعقد في يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٢/١١/٢٨ ممثلاً في النقيب العام، وبعض أعضاء مجلس النقابة العامة مع نقباء النقابات الفرعية على مستوى الجمهورية لبحث الأمر الجلل المتعلق بالفاتورة الإلكترونية وسعى مصلحة الضرائب في هذا الخصوص ، وأسفر عن الاجتماع القرارات الأتية:

أولاً :- الرفض التام للتسجيل القسرى للسادة المحامين بالنسبة للفاتورة الإلكترونية وكل ما يترتب على ذلك من أثار وإجراءات وعدم التسجيل لحين إنتهاء اللجنة من أعمالها .

ثانيًا :- إعتبار مجالس النقابات الفرعية على مستوى الجمهورية فى حالة إنعقاد دائم إلى أن يتم إصدار القرارت الوزارية في شأن عدم تسجيل المحامين بنظام الفاتورة الإلكترونية وذلك في ضوء الاجتماع الذى ضم معالى النقيب العام مع السيد الدكتور / وزير المالية وبعض قيادات نقابة المحامين ، ووزارة المالية لوضع كافة القواعد التي تكفل حسر هذا التسجيل عن كاهل المحامين ووقفه لحين إنتهاء اللجنة من إنهاء أعمالها .

ثالثًا :- إيمانًا من جموع محامى مصر بالسعى الحثيث من أجل الحفاظ على أمن وأمان هذا البلد الأمين ، وإننا نحمل على كواهلنا هذه الأمانة جيلاً بعد جيل فإننا نرجئ أي حديث في شأن إتخاذ أي إجراءات تصعيدية من قبل الجمعيات العمومية للنقابات الفرعية على مستوى الجمهورية على إختلاف مسميات وأنواع إجراءات التصعيد إلى ما بعد إنتهاء اللجنة من وضع التصور الأخير في شأن حسر هذا التسجيل وما يترتب عليه من أثار عن كاهل المحامين .

أخيرًا :- لقد تمسكنا بكل ما يؤكد ضبط النفس والحرص على الوطن ومقدراته ، ومن ثم نرجو أن يجد هذا السلوك القويم صدى لدى أجهزة الدولة كافة .

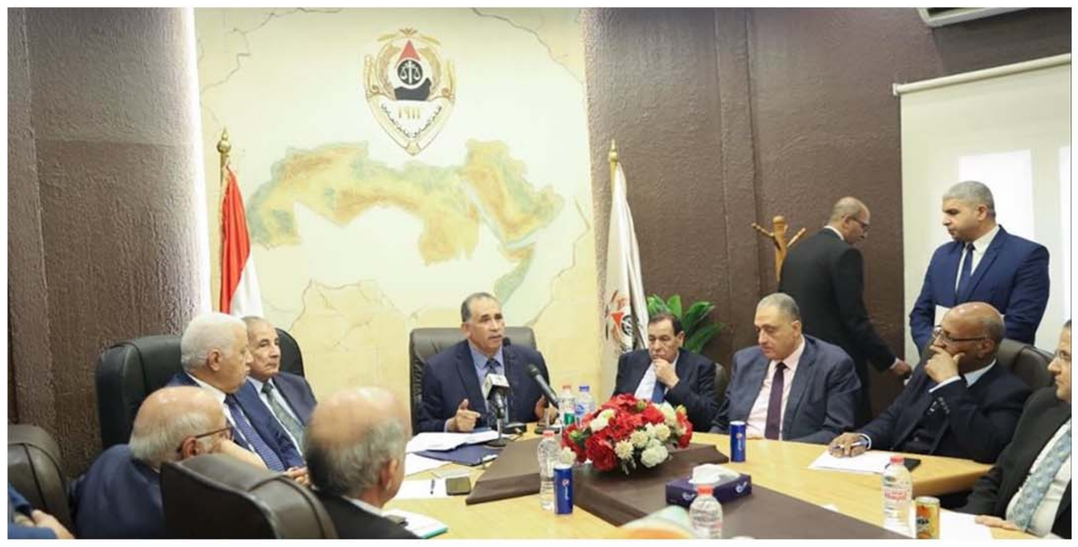

ب.الاجتماع الثاني:

وفي الرابع من ديسمبر عام ٢٠٢٢، استكملت النقابة العامة والنقابات الفرعية لقاءاتها على مستوى الجمهورية بلقاء لمتابعة اجتماعات الأستاذ النقيب العام مع السيد وزير المالية في شأن الفاتورة الإلكترونية، وجاء في الاجتماع أنه: «في ضوء ما قام به النقيب العام وتوصل إليه من خلال هذه المفاوضات خلال هذا الوقت القصير، وأملًا في الوصول إلى ما يحقق كافة مقاصد المحامين في حسر حديث الفاتورة الإلكترونية عن كاهل المحامين جميعًا». فقد استقر الرأي ما بين النقيب العام وقيادات وزارة المالية على العمل بالقواعد الآتية لحين إصدار القرار الختامي من قبل اللجنة في هذا الشأن، وذلك على التفصيل الآتي :

أولًا ـ عدم مطالبة المحامين بالتسجيل بنظام الفاتورة الإلكترونية، واعتبار يوم الخميس الموافق ١٥/١٢/٢٠٢٢ موعدًا لاغيًا غير معمول به.

ثانيًا . في ضوء تشكيل اللجنة الخاصة لهذا الأمر من النقابة العامة والنقابات الفرعية، والبدء في عقد اجتماعاتها مع لجنة وزارة المالية، سيتم طرح كل ما يدور في مشاورات واجتماعات هذه اللجنة أولًا بأول على اللجنة العامة لاجتماعات النقابة العامة والنقابات الفرعية لاتخاذ القرار الختامي في هذا الشأن وعرضها على الجمعية العمومية .

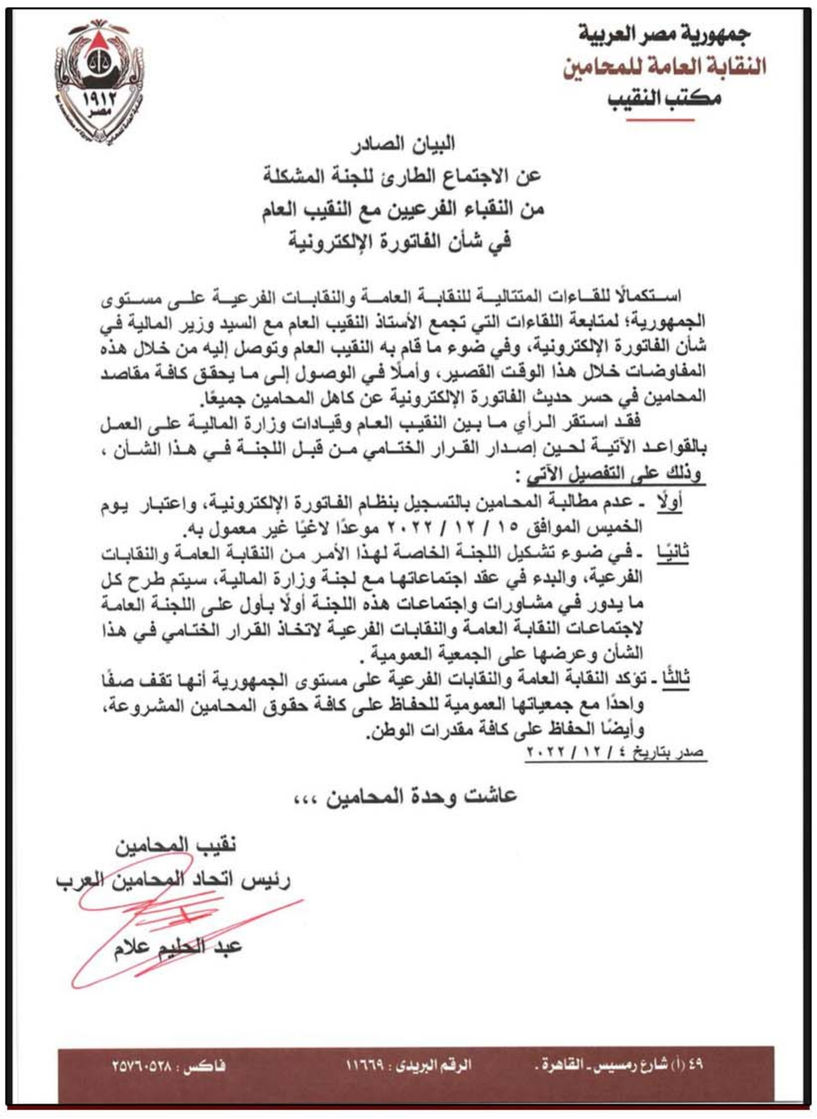

جمهورية مصر العربية
النقابة العامة للمحامين
مكتب النقيب

البيان الصادر
عن الاجتماع الطارئ للجنة المشكلة
من النقباء الفرعيين مع النقيب العام
في شأن الفاتورة الإلكترونية

استكمالًا للقاءات المتتالية للنقابة العامة والنقابات الفرعية على مستوى الجمهورية؛ لمتابعة اللقاءات التي تجمع الأستاذ النقيب العام مع السيد وزير المالية في شأن الفاتورة الإلكترونية، وفي ضوء ما قام به النقيب العام وتوصل إليه من خلال هذه المفاوضات خلال هذا الوقت القصير، وأملًا في الوصول إلى ما يحقق كافة مقاصد المحامين في حسر حديث الفاتورة الإلكترونية عن كاهل المحامين جميعًا.
فقد استقر الرأي ما بين النقيب العام وقيادات وزارة المالية على العمل بالقواعد الآتية لحين إصدار القرار الختامي من قبل اللجنة في هذا الشأن ، وذلك على التفصيل الآتي :
أولًا ـ عدم مطالبة المحامين بالتسجيل بنظام الفاتورة الإلكترونية، واعتبار يوم الخميس الموافق ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢ موعدًا لاغيًا غير معمول به.
ثانيًا ـ في ضوء تشكيل اللجنة الخاصة لهذا الأمر من النقابة العامة والنقابات الفرعية، والبدء في عقد اجتماعاتها مع لجنة وزارة المالية، سيتم طرح كل ما يدور في مشاورات واجتماعات هذه اللجنة أولًا بأول على اللجنة العامة لاجتماعات النقابة العامة والنقابات الفرعية لاتخاذ القرار الختامي في هذا الشأن وعرضها على الجمعية العمومية .
ثالثًا ـ تؤكد النقابة العامة والنقابات الفرعية على مستوى الجمهورية أنها تقف صفًا واحدًا مع جمعياتها العمومية للحفاظ على كافة حقوق المحامين المشروعة، وأيضًا الحفاظ على كافة مقدرات الوطن.
صدر بتاريخ ٤ / ١٢ / ٢٠٢٢

عاشت وحدة المحامين ،،،

نقيب المحامين
رئيس اتحاد المحامين العرب
عبد الحليم علام

٤٩ (أ) شارع رمسيس ـ القاهرة . الرقم البريدى : ١١٦٦٩ فاكس : ٢٥٧٦٠٥٢٨

ثالثًا .تؤكد النقابة العامة والنقابات الفرعية على مستوى الجمهورية أنها تقف صفًا واحدًا مع جمعياتها العمومية للحفاظ على كافة حقوق المحامين المشروعة، وأيضًا الحفاظ على كافة مقدرات الوطن.

وتجدر الإشارة إلى أن الاجتماعات المشتركة بين نقابة النقابة العامة للمحامين، والنقباء الفرعيين، استمرت طوال الأزمة، وانعقدت في العديد من المحافظات، بهدف الوصول إلى قرارات حاسمة من خلال التشاور حول الأزمة، والوقوف على تطوراتها.

تشكيل لجنة للتفاوض مع «المالية» و«الضرائب»:

شكل الأستاذ عبد الحليم علام، لجنة من نقابة المحامين بالإضافة إلى اللجنة التنسيقية للتفاوض مع وزارة المالية، بشأن منظومة الفاتورة الإلكترونية. وفي اجتماعاته مع اللجنة ناقش استراتيجيتها في تفاوضها مع الوزارة، والسبل التي ستسلكها وصولًا لحل الأزمة، حيث أكد الحضور أن المحاماة رسالة سامية لا يمكن أن توضع تحت أكواد السلع والخدمات، وفق منظومة الفاتورة الإلكترونية، أو الإيصال الإلكتروني، وإزاء تمسك النقابة بالرفض القاطع للتسجيل في الفاتورة الالكترونية .

وتطرقت الاجتماعات إلى الحديث عن كافة المشاكل والمعوقات التي تواجه السادة المحامين مع مصلحة الضرائب، والحلول التي يمكن طرحها في اللقاء المشترك للجنتين المشكلتين من النقابة ومصلحة الضرائب.

تحركات الجمعية العمومية:

نظمت الجمعية العمومية للمحامين وقفات احتجاجية، بالنقابة العامة ومقار النقابات الفرعية على مستوى الجمهورية، بدأت في الأول من ديسمبر ٢٠٢٢، ثم في الخامس من ذات الشهر، لتأكيد رفضها التسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية، والتصدي لجميع الإجراءات التي من شأنها إخضاعهم لهذه المنظومة؛ لتعارضها مع رسالة المحاماة ومخالفتها للدستور والقانون.

الطعن على قرارات «المالية»:

كان أحد الإجراءات التي اتخذتها نقابة المحامين، والسادة المحامين، الطعن على قرار وزارة المالية، لإلغاء قرار التسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية، إلى جانب لجنة التفاوض التي شكلها نقيب المحامين، للوصول إلى حل مع الوزارة يرضي كافة الأطراف، مع استمرار الوقفات الاحتجاجية الرافضة للمنظومة، باعتبار أن المحاماة مهنة وليست تجارة.

ثالثًا: قرار وزير المالية بتأجيل التسجيل في الفاتورة الإلكترونية:

أعلن نقيب المحامين في الثامن من ديسمبر ٢٠٢٢، عن صدر قرار وزير المالية بتأجيل التسجيل في الفاتورة الإلكترونية حتى ٢٠٢٣/٤/٣٠.

كما أعلن عن صدور قرار رئيس مصلحة الضرائب أيضا بتشكيل لجنة ما بين مصلحة الضرائب ونقابة المحامين، تتولى دراسة كافة المشاكل والمعوقات الخاصة بالسادة المحامين، ومن ضمنها الفاتورة الإلكترونية، ووضع الحلول والمقترحات لتلك المشاكل والمعوقات مع وضع آلية تنفيذ تلك الحلول.

رابعًا: نقابة المحامين تتصدى للمشككين في موقفها بشأن الفاتورة الإلكترونية:

وفي التاسع من ديسمبر ٢٠٢٢، أصدرت نقابة المحامين بيانًا، بشأن ما تنقاله البعض عبر مواقع التواصل الاجتماعي من مقطع فيديو مصور يشكك في موقفها بشأن الفاتورة الإلكترونية، مؤكدة أن موقفها كان واضحًا وثابتًا من أول لحظة بالرفض القاطع لتسجيل المحامين في منظومة الفاتورة الالكترونية. وأعلنت عن أنها سوف تلاحق صاحب هذا الفيديو، ومن يروج له، لما انطوى عليه من نشر أكاذيب وافتراءات لاتخلو من العمد، ودون وجه حق، خاصة وأنه ليس صاحب صفة، ولم يكن من المجتمعين مع النقابة حتى يفسر ماجرى في هذه الاجتماعات، وجاء نص البيان كالآتي: (تناقلت صفحات مواقع التواصل الاجتماعي مقطعًا مصورًا يشكك في موقف نقابة المحامين، ويزعم أن موعد ١٥ ديسمبر هو موعد نهائي لتسجيلهم في منظومة الفاتورة الإلكترونية، وأن مهمة اللجنة المشتركة هي لتسهيل وتيسير إجراءات التسجيل في المنظومة وليس للتأجيل عن موعد ١٥ ديسمبر، وأن من لن يسجل طواعية قبل ١٥ ديسمبر سيتم تسجيله بعدها ذاتيًا.)

ولما كان هذا الكلام عار تمامًا من الصحة، ويستوجب مساءلة صاحبه ومروجه قانونًا، فإننا نقدم في ذلك الأسباب الآتية:

أولًا: أن موقف نقابة المحامين كان واضحًا وثابتًا من أول لحظة بالرفض القاطع لتسجيل المحامين في منظومة الفاتورة الالكترونية.

ثانيًا: تم الاتفاق مبدئيًا على منح المحامين مهلة غير محددة، تنتهي بموعد انتهاء اللجنة المشتركة من عملها.

ثالثًا: أن ما تضمنه الاتفاق مع الوزارة والمصلحة في شأن مهام اللجنة من بحث دراسة كافة المشاكل والمعوقات الخاصة بالسادة المحامين، ومن ضمنها مايخص التسجيل في منظومة الفاتورة الالكترونية، والعمل على وضع الحلول المقترحة لتلك المشاكل والمعوقات وفق آلية ومنظومة واضحة لتنفيذ تلك الحلول والمقترحات، والتي كان أهمها الانتهاء إلى ضرورة وضع قيم مقطوعة للضرائب، تسدد عند كل عمل من أعمال المحاماة.

رابعًا: أن نقابة المحامين قد انتهت من تشكيل اللجنة التي ضمت قامات علمية وقانونية يعرفون طبيعة رسالة المحاماة السامية، والتي لا يمكن أن توضع تحت أكواد السلع والخدمات، وفق منظومة الفاتورة الإلكترونية، أو الإيصال الإلكتروني.

خامسًا: أن السيد الدكتور وزير المالية قد أعلن من جانبه إرجاء موعد التسجيل في منظومة الفاتورة لجميع الكيانات الفردية، ومنهم المحامين، من ١٥ ديسمبر إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢٣، بما يؤكد كذب ماجاء بهذا الفيديو وعدم صحته.

سادسًا: أنه رغم إعلان الوزير عن التأجيل الأخير إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢٣، فإن النقابة غير ملزمة بهذا الموعد بذات القدر الذي لم تكن ملزمة بموعد ١٥ ديسمبر على السواء، وتظل المهلة الوحيدة هي حين تنتهي اللجنة المشتركة مع المالية من عملها، سواء كان ذلك قبل ٣٠ أبريل أو بعده.

وإزاء ماتقدم، فإن نقابة المحامين تعلن أنها سوف تلاحق صاحب هذا الفيديو، ومن يروج له، لما انطوى عليه من نشر أكاذيب وافتراءات لاتخلو من العمد، ودون وجه حق، خاصة وأنه ليس صاحب صفة، ولم يكن من المجتمعين مع النقابة حتى يفسر ماجرى في هذه الاجتماعات، ومهام اللجنة التي أسفرت عنها على غير حقيقتها وعلى النحو الذي يفتح الباب لنيران فتنة لا يعلم مداها إلا الله.

كما تهيب النقابة بالسادة المحامين أن يحرصوا كل الحرص عند تداول أو قبول أو نشر أية معلومات أو أخبار تسيئ إليهم أو إلى نقابتهم بما يؤثر علي وحدتهم ويشق من صفوفهم.

وفي النهاية، فإن نقابة المحامين تؤكد أن وقفتهم الصلبة وصوتهم الهادر الذي أسمع الدنيا بمطالبهم العادلة والمشروعة، كان هو الداعم والدافع لمجلس النقابة العامة في موقفه الثابت برفضه القاطع في تسجيل المحامين بمنظومة الفاتورة الإلكترونية حفاظًا على حقوقهم، وتحقيقًا لمطالبهم المشروعة، والعادلة. وهكذا نحن في طريقنا ماضون بدعم من زملائنا أعضاء الجمعية العمومية حتى تتحقق مطالبنا دون كلل أو ملل.

خامسًا: بيان رئيس مصلحة الضرائب بشأن منظومة الفاتورة الالكترونية:

قال مختار توفيق، رئيس مصلحة الضرائب المصرية، في بيان، الخميس ١٣ أبريل ٢٠٢٣، إنه في ضوء مد أجل إلزام الكيانات الفردية والمهنيين بالتسجيل على منظومة الفاتورة الإلكترونية حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٣، وذلك لمنحهم الفرصة لتوفيق أوضاعهم وزيادة الوعي فيما يختص بتطبيق المنظومة والرد على كافة الاستفسارات، تم تشكيل لجان مشتركة مع النقابات المهنية مثل نقابة المحامين، ونقابة المهندسين، ونقابة الأطباء، والنقابات الفنية وغيرها، وذلك لإيجاد حلول لكافة التحديات والمعوقات الخاصة بالانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية وكذا المشاكل الضريبية.

وفي ضوء ما انتهت إليه الاجتماعات التي تم عقدها مع مختلف النقابات أكد مختار توفيق رئيس مصلحة الضرائب المصرية أن الكيانات الفردية التي تتعامل مع مستهلك نهائي فقط غير مطالبة بالانضمام لمنظومة الفاتورة الالكترونية.

أما بالنسبة للكيانات الفردية التي لها تعاملات مع كيانات ملزمة بالفاتورة الالكترونية فإنها مطالبة بالتسجيل والانضمام لمنظومة الفاتورة الالكترونية ، ومطالبة بإصدار فواتير الكترونية بتعاملاتها مع هذه الكيانات.

وأكد "مختار توفيق " أن اللجان المشتركة بين مصلحة الضرائب المصرية والنقابات المختلفة، مستمرة في عملها، وعقد اجتماعاتها لتذليل أي مشاكل بين أعضاء هذه النقابات ومصلحة الضرائب.

سادسًا: بيان نقابة المحامين: جميع المحامين المتعاملين مع الأفراد غير مطالبين بالتسجيل في الفاتورة الإلكترونية

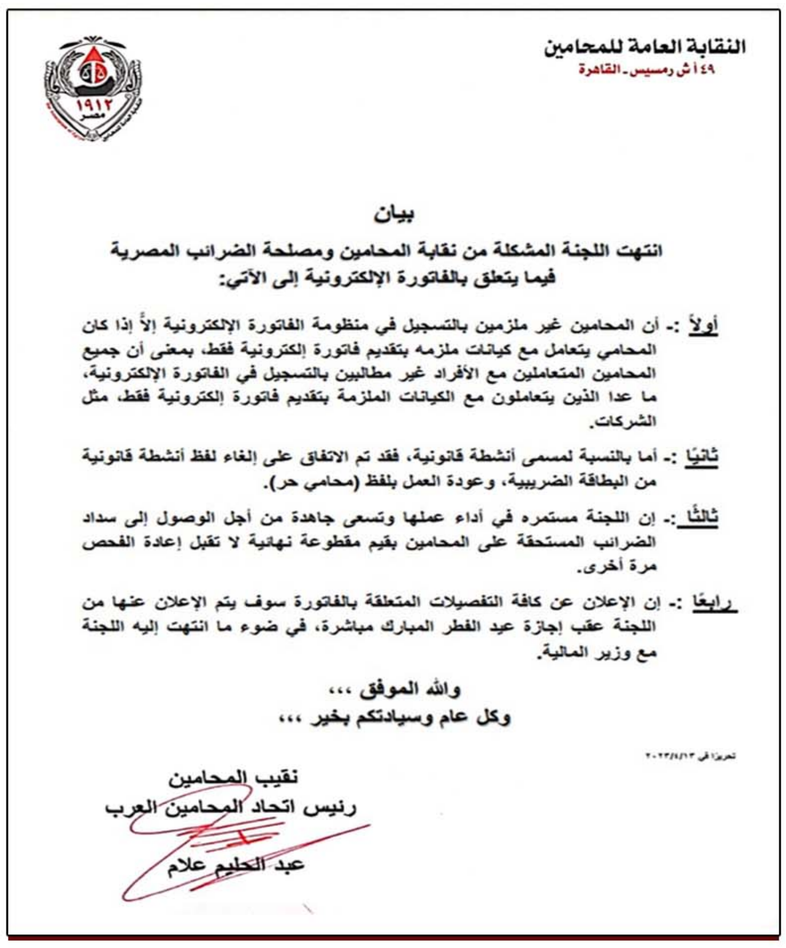

النقابة العامة للمحامين
٤٩ أ ش رمسيس - القاهرة

بيان

انتهت اللجنة المشكلة من نقابة المحامين ومصلحة الضرائب المصرية فيما يتعلق بالفاتورة الإلكترونية إلى الآتي:

أولاً :- أن المحامين غير ملزمين بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية إلاَّ إذا كان المحامي يتعامل مع كيانات ملزمه بتقديم فاتورة إلكترونية فقط، بمعنى أن جميع المحامين المتعاملين مع الأفراد غير مطالبين بالتسجيل في الفاتورة الإلكترونية، ما عدا الذين يتعاملون مع الكيانات الملزمة بتقديم فاتورة إلكترونية فقط، مثل الشركات.

ثانيًا :- أما بالنسبة لمسمى أنشطة قانونية، فقد تم الاتفاق على إلغاء لفظ أنشطة قانونية من البطاقة الضريبية، وعودة العمل بلفظ (محامي حر).

ثالثًا:- إن اللجنة مستمره في أداء عملها وتسعى جاهدة من أجل الوصول إلى سداد الضرائب المستحقة على المحامين بقيم مقطوعة نهائية لا تقبل إعادة الفحص مرة أخرى.

رابعًا :- إن الإعلان عن كافة التفصيلات المتعلقة بالفاتورة سوف يتم الإعلان عنها من اللجنة عقب إجازة عيد الفطر المبارك مباشرة، في ضوء ما انتهت إليه اللجنة مع وزير المالية.

والله الموفق ،،،
وكل عام وسيادتكم بخير ،،،

تحريرًا في ٢٠٢٣/٤/١٣

نقيب المحامين
رئيس اتحاد المحامين العرب
عبد الحليم علام

وفي يوم الخميس الموافق ١٣ أبريل ٢٢٣، أصدر نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، رئيس اتحاد المحامين العرب، بيانًا، بأن اللجنة المشكلة من ملح٠صة الضرائب المصرية، ونقابة المحامين انتهت فيما يتعلق بالفاتورة الإلكترونية، إلى أن جميع المحامين المتعاملين مع الأفراد غير مطالبين بالتسجيل في الفاتورة الإلكترونية، واشتمل البيان على أربعة بنود كالآتي:

أولاً :. أن المحامين غير ملزمين بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية إلاَّ إذا كان المحامي يتعامل مع كيانات ملزمة بتقديم فاتورة إلكترونية فقط، بمعنى أن جميع المحامين المتعاملين مع الأفراد غير مطالبين بالتسجيل في الفاتورة الإلكترونية، ما عدا الذين يتعاملون مع الكيانات الملزمة بتقديم فاتورة إلكترونية فقط، مثل الشركات.

ثانيًا :. أما بالنسبة لمسمى أنشطة قانونية، فقد تم الاتفاق على إلغاء لفظ أنشطة قانونية من البطاقة الضريبية، وعودة العمل بلفظ (محامي حر).

ثالثًا :. إن اللجنة مستمره في أداء عملها وتسعى جاهدة من أجل الوصول إلى سداد الضرائب المستحقة على المحامين بقيم مقطوعة نهائية لا تقبل إعادة الفحص مرة أخرى.

رابعًا :. إن الإعلان عن كافة التفصيلات المتعلقة بالفاتورة سوف يتم الإعلان عنها من اللجنة عقب إجازة عيد الفطر المبارك مباشرة، في ضوء ما انتهت إليه اللجنة مع وزير المالية.

الاجتماعات الدورية مع النقباء الفرعيين مبدأ جديد في العمل النقابي

رسخه عبد الحليم علام

نجح نقيب المحامين في لم شمل أعضاء النقابات الفرعية وأعضاء مجلس النقابة العامة، وتوحيد كلمتهم للمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن النقابي وعرضها على المجالس بصفة دورية.

وشهدت المرحلة الحالية من عمر نقابة المحامين، تعاون غير مسبوق بين النقيب العام من جهة وجميع النقباء الفرعيين من جهة ثانية، فلقاءات النقيب العام بالسادة النقباء الفرعيين في اجتماعات تشاركية شهدتها الفترة الماضية، وتم فيها مناقشة العديد من الأمور النقابية المهمة، هو النموذج من الاجتماعات الذي غاب لفترة طويلة عن نقابة المحامين.

وكانت النتيجة، أن أصبح ولأول مرة في المراحل الحديثة لنقابة المحامين، أن يحدث توافق بين جميع النقابات الفرعية والنقابة العامة، ويتوحد الهدف حول شعار «مصلحة المحامي أولًا»، فقد رأينا أن اتفق جميع النقباء الفرعيين على أن قرارات النقيب العام الأخيرة مثلت نقلة غير مسبوقة في نقابة المحامين، وأن ما تم في شأن الميكنة إنجاز يحسب له، فقد لمسوا ما أحدثته هذه القرارات من التيسير على أعضاء الجمعية العمومية في ربوع الجمهورية، الذين عانوا لفترات من الروتين والتعقيد. وأكدوا أن حالة التطوير التي تشهدها النقابة العامة في الفترة الحالية كانت جزءًا من البرنامج الانتخابي للأستاذ عبد الحليم علام.

وقد نجح نقيب المحامين في عقد خمس اجتماعات مشتركة بين مجلس النقابة العامة، والسادة نقباء النقابات الفرعية، بحثت العديد من الموضوعات المهمة التي شغلت الساحة النقابية على مدار الأشهر الماضية، واستمع في هذه الاجتماعات التي ترأسها وأدارها بنفسه، إلى جميع السادة الحضور من أعضاء مجلس النقابة العامة والنقباء الفرعيين، وهو أيضًا ما يدفع في اتجاه ترسيخ أهمية المشاورات والمشاركة بين النقابة العامة والفرعيات في بحث ما يهم السادة المحامين على مستوى الجمهورية.

ومن أبرز ما أنتجته الاجتماعات الرفض القاطع للتسجيل فيما يسمى بالفاتورة الالكترونية، والرد، والتصدي بكل قوة لأزمة محامين مطروح، مما يؤكد على نجاح مخرجات هذه الاجتماعات.

جهود نقيب المحامين في تنمية واستغلال الأصول العقارية للنقابة

عمل الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب منذ توليه زمام الأمور داخل نقابة المحامين على تنمية وتطوير أصول النقابة العقارية واستغلالها الاستغلال الأمثل لتدبير الموارد المالية، لتغذية صندوق العلاج والمعاشات.

ولإنجاز هذه المهمة، تمثلت خطوة النقيب الأولى في إنشاء إدارة هندسية للنقابة، تتولى مهمة الإشراف ومتابعة كافة مشروعات النقابة الإنشائية، وإعداد كافة التقارير، لتطوير الأصول العقارية للنقابة مثل الأندية، ومقرات النقابات الفرعية، وغرف المحامين بالمحاكم، وكذلك مصايف النقابة بالمدن الساحلية.

تطوير أندية النقابة

يولي الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين، أهمية كبيرة لملف تطوير أندية المحامين واستحداث المزيد منها، وذلك لدورها المهم في تنمية الروح الاجتماعية بين زملاء المهنة، وكونها متنفس للسادة المحامين وأسرهم.

وشهدت الفترة السابقة افتتاح نقيب المحامين لنادي المحامين بجليم والذي يعد من أرقى أندية الجمهورية، كما افتتح نادي محامي فقط بقنا، ونادي بورسعيد ووضع حجر الأساس لنادي محامي سوهاج، ويسعى جاهدا لإنهاء تراخيص نادي محامي الأقصر من خلال التواصل المستمر مع نقيب الفرعية

كما حرص نقيب المحامين على إجراء جولات تفقدية للعديد من النقابات الفرعية على مستوى الجمهورية في الفترة الأخيرة وتفقد الأندية بنقابات بني سويف والمنيا والفيوم وأسيوط، وسوهاج والأقصر وقنا حيث وقف نقيب المحامين على آخر أعمال تطوير نادي نقابة محامي بني سويف، وتفقد أعمال إنشاء نادي محامي المنيا الجديدة، وأسيوط الجديدة، وتفقد أرض النادي النهري على الترعة الإبراهيمية بأسيوط.

كما تفقد نقيب المحامين خلال زيارته لمحافظة الغربية، نادي المحامين بنقابة شرق طنطا (المحلة الكبرى) وذلك لحل كافة المشكلات المتعلقة به، وإعداد خطة لتطويره على الوجه الأمثل، ليكون لائقا بالسادة الزملاء وتوفير المزيد من الخدمات به.

كما أجرى جولة تفقدية لنادي رأس البر بدمياط مصدرًا توجيهاته للإدارة الهندسية بالنقابة العامة، بإعداد تقرير مفصل بشأن حالة النادي، تمهيدًا للبدء بتطويره ورفع كفاءته، كما شاهد نقيب المحامين عملية التشغيل التجريبي لنادي المحامين ببورسعيد، تمهيدًا لتشغيله بشكل كامل خلال الفترة المقبلة.

وحرص النقيب العام على استغلال نادي المحامين النهري بالمعادي الاستغلال الأمثل من خلال تجهيزه بكافة التجهيزات لعقد جلسات حلف اليمين القانونية، ومحاضرات معهد المحاماة وعقد الندوات القانونية، والتي كانت تكبد النقابة أموالًا طائلة، بالإضافة لتطوير قاعات الأفراح بالنادي لتكون جاهزة لاستقبال مناسبات السادة المحامين وغيرهم .

كما يعمل نقيب المحامين على تذليل كافة عقبات إنشاءات نادي محامي الطور بجنوب سيناء والتي قاربت على الانتهاء، وأصدر تعليمات للإدارة الهندسية بالنقابة العامة، بإجراء زيارة تفقدية للنادي، للوقوف على مدى جاهزيته، تمهيدًا لفرشه، وافتتاحه في أقرب وقت ممكن.

تطوير مقرات النقابات الفرعية

وفي ملف تطوير مقرات النقابات الفرعية، تم إعداد خطط وإجراء مقايسات لتطوير مقرات النقابات الفرعية، ومنها: مقرات نقابة شمال وجنوب الجيزة، وشمال وجنوب أسيوط، ومقر نقابة الفيوم، والمنوفية، وقاعة مناسبات نقابة دمنهور، كما تم توفير مقرات للنقابات الفرعية التي كانت لا تمتلك مقرًا، حيث تم شراء مقر جديد لنقابة غرب طنطن

أجرى نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، جولة تفقدية للمقر الإداري الجديد بنقابة غرب طنطا للبدء في تجهيزه، تماشيًا مع تطوير النادي الاجتماعي للفرعية.

وخلال الجولة، تفقد الأستاذ عبدالحليم علام، المقر الإداري الجديد، ووجه ممثلي الإدارة الهندسية بالبدء في تجهيزه ليكون في خدمة السادة محامي غرب طنطا في أسرع وقت ممكن، وذلك بالتوازي مع إعادة تأهيل النادي الاجتماعي..

وفي المنيا أنهى أزمة توصيل المرافق لمبنى النقابة الفرعية، وكافة المحاضر المحررة ضد النقابة، وقام بسداد كافة إيجارات أندية المنيا، كما حرص على معاينة نادي محامي المنيا الجديدة تمهيدًا لطرحه في مناقصة للبدء في الإنشاءات.

ووجه بتخصيص الأدوار العليا من مبنى النقابة كمستشفى خاصة بالأعضاء، واقتطاع جزء من الدور الأرضي ليكون صيدلية لخدمة السادة المحامين.

تفقد النقيب لمقر غرب طنطا الجديد

تطوير غرف المحامين

النقيب العام يفتتح استراحة المحامين بطما

وفي ملف تطوير غرف المحامين بالمحاكم، تم تطوير نحو ١٥٠ غرفة للأعضاء بجميع المحاكم، وتزويدها بكل المتطلبات، وإجراء صيانة للتكييفات ودورات المياه، وفرشها بأحدث الأثاث لتكون لائقة بالسادة المحامين، أبرزها تطوير غرف المحامين ببلقاس والمطرية ومنية النصر بنقابة شمال الدقهلية، وأبوحمص بشمال البحيرة، والشهداء وتلا والباجور وبركة السبع بالمنوفية.

كما تم تطوير غرف المحامين بطما بسوهاج، وقوص بقنا، وهيا بالشرقية، وإدفو بأسوان، وبرج العرب ومحرم بيك بالإسكندرية، وسفاجا بالبحر الأحمر، وبندر ثاني أسيوط والخانكة بجنوب القليوبية.

كما تم تطوير ١٠ غرف بمجمع محاكم الفيوم وتخصيص أخرى جديدة، وغرفتين بمحكمة إطسا، وتوسيع استراحة القاعة الكبرى بالمحكمة وإنشاء استراحة جديدة مكونة من دورين بعد تخصيص قطعة أرض تم بنائها دورين بفناء المحكمة، كما تم تطوير٣ غرف بمجمع محاكم أبشواي، وتطوير شقة لمحامي أبشواي بجوار المحكمة.

كما تم تطوير ٣ غرف بمحكمة طامية، كما تم تخصيص قطعة أرض داخل المحكمة تم بنائها دور واحد تتضمن استراحة كبرى ومسجد، وجاري فرشها، وتم تجهيز غرفتين بمحكمة سنورس.

وفي قنا، تم الانتهاء من نادي محامين قفط وأصبح جاهزًا للافتتاح، كما تم الانتهاء من تجديد وتأثيث استراحة محامين قوص، وجاري العمل الآن على تجهيز استراحة محامين نقادة والوقف.

وحرص نقيب المحامين على تطوير ورفع كفاءة غرف السادة المحامين بأسون ومنها إجراء تجديد شامل لغرف المحامين بكوم أمبو وإدفو، لتكون لائقة بالسادة المحامين.

تطوير مصايف النقابة

وعن مصايف النقابة، كلف النقيب العام للمحامين، لجنة من النقابة العامة للتحرك إلى مصايف المحامين بـ (جمصة، ورأس البر، وبورسعيد، ومرسى مطروح) للوقوف على مدى استعدادها لاستقبال الأعضاء في صيف ٢٠٢٣، وتجهيزها بما يلزم.

وطبقًا لتوجيهات نقيب المحامين تم الانتهاء من تشطيب مصايف النقابة بجمصة، والانتهاء من صيانة مصايف النقابة برأس البر وبورسعيد ومطروح حتى تكون لائقة بالسادة المحامين خلال قضائهم الإجازة المصيفية.

وحرص نقيب المحامين على معاينة أعمال إنشاءات مصيف جمصة شخصيا والوقوف على آخر التطورات، وكذلك أعمال تطوير مصيف المحامين برأس البر.

وفي إطار الحفاظ على أموال نقابة المحامين وتعظيم مواردها، شكل نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، رئيس اتحاد المحامين العرب، لجنة لجرد الرواكد المخزنة بمصيف ونادي رأس البر التابع لنقابة المحامين بمحافظة دمياط، وتمثلت مهمة اللجنة في جرد مخازن الرواكد وإجراء مزاد علني لبيعها، إضافة إلى بحث كيفية الاستفادة من بدرومين، عبر تأجيرها ليكونا موردًا لنقابة المحامين.

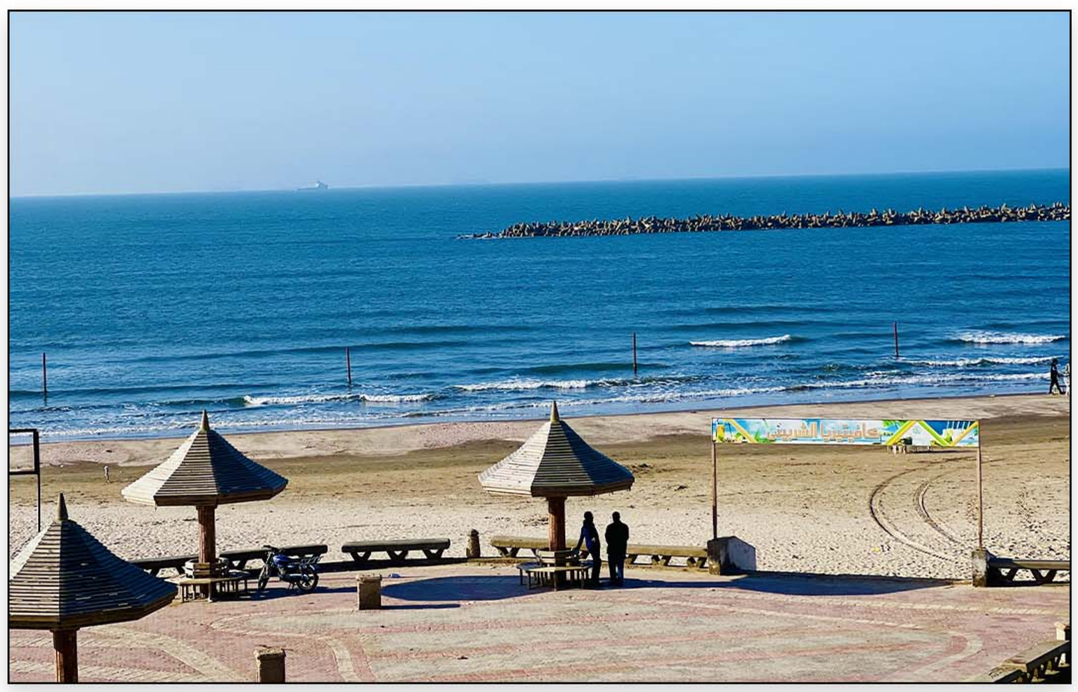

مبنى النقابة الجديد

عمل النقيب العام على حل الأزمة التي عطلت افتتاح مبنى النقابة الجديد لأكثر من عامين، حيث تم التصالح على المخالفات، والانتهاء من توصيل المرافق، ويجرى حاليا أعمال التجهيزات الداخلية، ليتم افتتاح المبنى رسميًا في أقرب فرصة.

الحلم أصبح حقيقة.. نادي المحامين بجليم قصة نجاح سطرها عبدالحليم علام

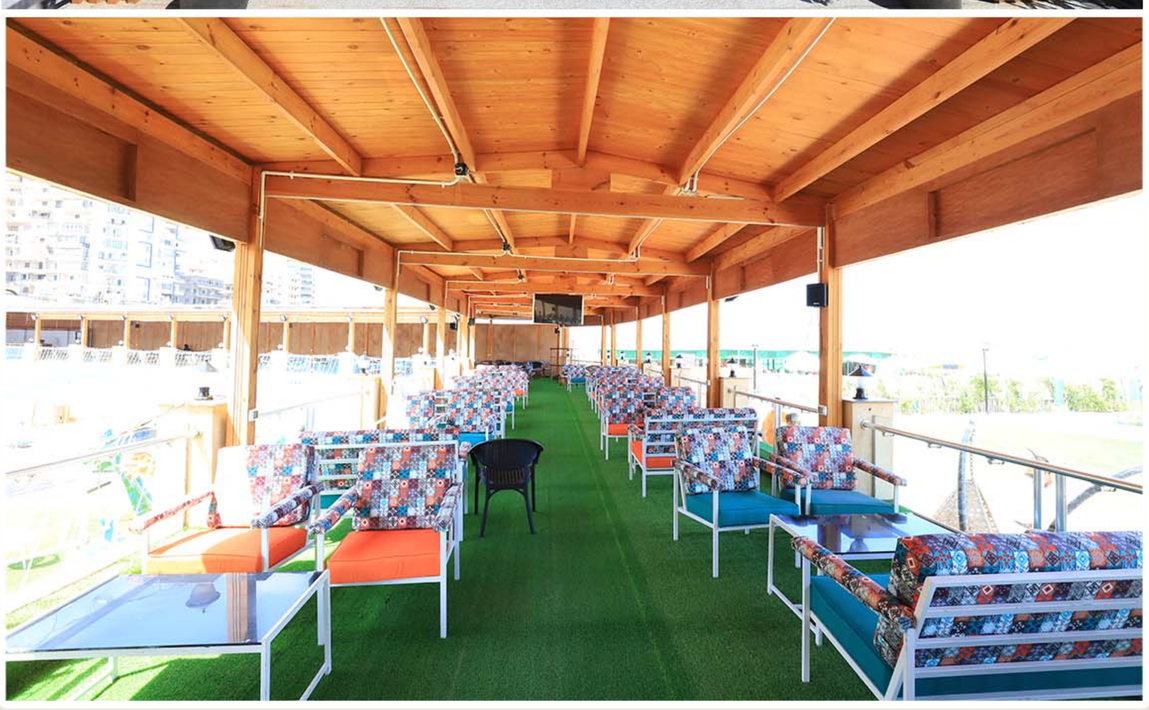

استمرارًا لسلسة الإنجازات النقابية التي حققها الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، والتي جاءت تحقيقًا لوعوده وتطبيقاً لخطته النقابية التي اعتزم تنفيذها فور توليه النقابة.

فبعد تحقيق نجاحات في ملفات ميكنة الخدمات النقابية وتيسير الحصول على الخدمات النقابية، وتحسين الخدمات الطبية العلاجية للمحامين وزيادة مساهمة النقابة في ملف العلاج دون تكبد المحامي أي زيادة في الاشتراكات رغم ارتفاع الأسعار، واتباع سياسة ترشيد النفقات، ووضع خطة مالية لزيادة الحدين الأدنى والأقصى للمعاش بما يتناسب مع الزيادة المطردة في الأسعار، وإعادة هيكلة النظم الإدارية داخل النقابة لضمان التشغيل الأمثل للجهاز الإداري بكافة أعضائه، ورسم سياسة منضبطة لسير العمل.

جاء الدور على تنمية الأصول العقارية وكانت أولى البشائر بعودة العمل في تطوير نادي المحامين بجليم والذي كان حلمًا يراود الكثير من المحامين وذلك لما يمثله النادي من أهمية كبيرة لأعضاء الجمعية العمومية فلا تقتصر خدماته على محامي

الإسكندرية؛ ولكن يستفيد منه كل المحامين على مستوى الجمهورية، وذلك لطبيعة محافظة الإسكندرية الساحلية الجاذبة للمصطافين، وكونها من كبرى مدن الجمهورية.

وتأسس نادي جليم في أوائل الثمانينات إبان عهد الراحل النقيب أحمد الخواجة، على مساحة ١١٠٠ متر مربع، ثم أضيفت مساحة أخرى لتصبح المساحة ٢٢٠٠ متر، وخلال فترة تولية الأستاذ عبدالحليم علام لجنة الأندية في ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١١ تم ردم جزء آخر فأصبحت المساحة الإجمالية للنادي ٦٢٠٠ متر مربع.

وبدأ تطوير النادي منذ عام ٢٠١٥ بالتعاون مع شركة المقاولون العرب، واستمرت الأعمال لمدة ثلاث شهور، وتوقفت بسبب عدم سداد مستحقات الشركة، ومنذ ذلك الحين لم يتحرك ساكنا داخل النادي.

واستمر غلق النادي من هذه الفترة إلى أن تمت انتخابات النقابات الفرعية في ٢٠٢١، ومع تولي الأستاذ عبدالحليم علام منصب نقيب محامي الإسكندرية بعد توحيدها، سعى جاهدًا لاستكمال حلم تطوير، واستخراج كافة التراخيص، وتم الانتهاء من كافة أعمال التشطيبات على أعلى مستوى ليصبح من أرقى أندية الجمهورية.

وسعى الأستاذ عبدالحليم علام على تطوير النادي بأقل من الأسعار المتعاقد عليها قبل توليه النقابة وتحديدًا في العقد المحرر عام ٢٠١٧ مع شركة الإنتاج الحربي، والذي بلغت قيمته الإجمالية ٥٣٥٠٠٠٠٠ جنيه، إلا إنه تم تشطيب النادي فعلياً بمبلغ ١١٥٠٠٠٠٠ جنية.

كما عمل الأستاذ عبدالحليم على تعديل التقسيمة الداخلية لغرف النادي وذلك لتعظيم الاستفادة منه في توفير المزيد من الخدمات داخل النادي، واستغلال كل المساحة بالطريقة الأمثل.

وفي الثامن عشر من يوليو الجاري، وفي حفل كبير حضره عدد من القيادات والرموز بالإسكندرية، أبرزهم اللواء محمد الشريف، محافظ الإسكندرية، والمستشار سعد السعدني، رئيس نادي قضاة الإسكندرية، والأستاذ خالد البلشي نقيب الصحفيين، والأستاذ جمال عبد الرحيم، سكرتير عام نقابة الصحفيين، والأستاذ محمد الجارحي، عضو مجلس نقابة الصحفيين، والأستاذ رزق الطرابيشي نقيب الصحفيين بالإسكندرية، ولفيف من السادة أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، ونقباء وأعضاء مجالس النقابات الفرعية، تم افتتاح نادي المحامين بجليم.

وأشاد كافة الحضور بالمستوى الإنشائي للنادي، حيث أكد اللواء محمد الشريف، محافظ الإسكندرية، أن ما شاهده في نادي المحامين وما تم فيه من إنشاءات يعد فخراً لكل المحامين في شتى أنحاء الجمهورية، وأنه افتخر بكون هذه المنشأة على شاطئ الإسكندرية".

كما أكد المستشار سعد السعدني رئيس نادي قضاة الإسكندرية، إن نادي جليم صرح كبير يدعو إلى الفخر بين جميع المحامين، متمنياً نقل تجربة إنشائه، والاستفادة منها لإنشاء نادي مماثل للسادة القضاة.

ويشهد نادي المحامين بجليم، منذ لحظة افتتاحه إقبالًا كثيفًا من السادة المحامين من مختلف محافظات الجمهورية، للاستمتاع به والاستفادة من خدماته.

وعبر عدد كبير من السادة المحامين عن سعادتهم بافتتاح نادي جليم، وأن تطويره كان حلمًا حققه الأستاذ عبدالحليم علام، حيث أنهم كانوا يعانوا أشد المعاناة، من عدم وجود نادي خاص بهم، مشيدين بالطفرة الإنشائية التي حدثت في النادي وكم الخدمات المتوفرة به، وأن ذلك النادي يعد فخراً لهم بين سائر أندية النقابات المهنية، ومتوجهين بالشكر للنقيب العام، ومجلس النقابة العامة والنقابة الفرعية على هذا الإنجاز.

ويتضمن النادي منطقة العاب أطفال وحمام سباحة ومطاعم وكافيهات متنوعة، ومنطقة خدمات ترفيهية، وقاعة أفراح ومؤتمرات، وقاعة لإقامة المعارض، ومركز خدمات متكاملة لتوفير عدد من الخدمات الحكومية تسهيلا على السادة المحامين، كما يتميز النادي بإطلالة ساحرة على كورنيش الإسكندرية.

كما يفتح نادي المحامين بجليم، أبوابه لاستقبال السادة المحامين وأسرهم «الزوجة .الأبناء .الوالدين» مجانًا بموجب كارنيه العضوية، من الساعة العاشرة صباحًا وحتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل.

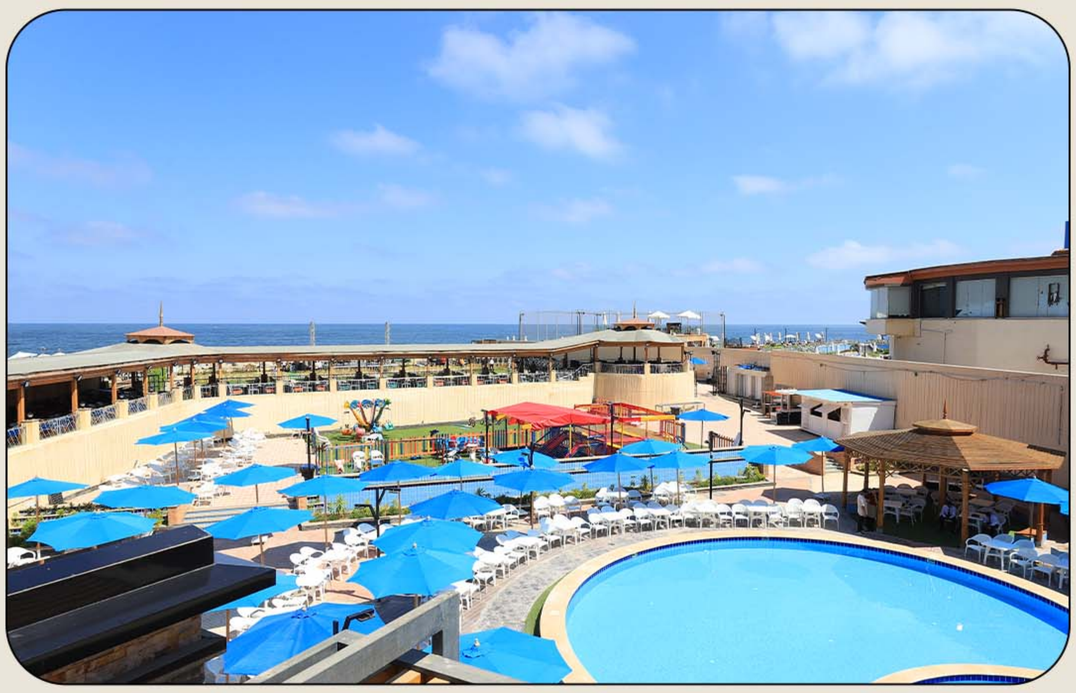

دور نقيب المحامين في ملف رعاية الشباب

كانت – ولاتزال – نقابة المحامين على مدار العصور، صاحبة الريادة في إعداد أجيال قوية مثقفة على قدر المحاماة، ففي الوقت التي تهدف فيه النقابة إلى تنظيم ممارسة المهنة، وضمان حسن أدائها، وكفالة حق الدفاع للمواطنين، وتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين منهم، والعناية بمصالح أعضائها، وتزكية روح التعاون بينهم، وضمان استقلالهم في آداء رسالتهم، وتشجيع البحوث القانونية ودراسات الشريعة الإسلامية، أولت النقابة اهتمامًا خاصًا بشباب المحامين حتى تفجرت الطاقات الكامنة داخل هؤلاء الشباب، لينطلقوا إلى ساحات دور العدالة يضعون بصماتهم الأولى مسلحين بالعلم والمعرفة وأخلاق مهنتهم العظيمة.

ومن هذا المنطلق يوجه الأستاذ عبدالحليم علام بإقامة ودعم معارض الكتب والموسوعات القانونية لشباب المحامين، سواء بمقر النقابة العامة أو مقار النقابة الفرعية.

كما تحرص النقابة على إقامة ندوات تثقيفية دورية حول أفرع القانون المختلفة.

ويسعى النقيب العام إلى تطوير معهد المحاماة عن طريق عقد المحاضرات والاختبارات والحصول على شهادة إتمام دورة المعهد أونلاين.

وتم تطوير موقع النقابة الإلكتروني ليشمل محتوى تثقيفي وإعلامي، يضم الأحكام والمعلومات القانونية والكتب القانونية ومكتبة الفيديوهات.

افتتاح معرض الكتب القانونية

وتوصل نقيب المحامين إلى اتفاق مع مدير أكاديمية ناصر العسكرية لتخفيض تكلفة دورات الأكاديمية للمحامين من ٦٥٠ جنيه إلى ٤٥٠ فقط. وعقد الدورات في أندية المحامين، مع توفير الفرصة لأسرهم للاستفادة من هذه الدورات بنفس الشروط.

ووقعت النقابة اتفاقية تعاون مع المعهد القومي للملكية الفكرية بجامعة حلوان لتقديم دورات تخصصية وبرامج دراسات عليا في مجال الملكية الفكرية للمحامين.

كما وقعت النقابة برتوكول تعاون مع محكمة النقض لتخفيض الاشتراك السنوي في موقعها الالكتروني لتيسير الاطلاع على الأحكام والاستعلام عن الطعون.

ويحرص نقيب المحامين على خلق تواصل فعال مع شباب المهنة والمنضمين حديثا لها من خلال حضوره جلسات حلف اليمين القانونية شهريا.

ونظمت لجنة الفكر القانوني أكثر من ٨٥ ندوة قانونية في النقابات الفرعية تجاوزت ٥٠٠٠ محامي، بمشاركة أكثر من ١٠٠ محاضر، معظمهم حاصلون على درجات علمية متقدمة.

فيما نظمت لجنة الثقافة دورات قانونية مهمة، منها دورة في الطب الشرعي والأدلة الجنائية، بمشاركة كبار الأساتذة والخبراء.

كما نظمت لجنة الشباب في النقابة دورات وندوات لخدمة شباب المحامين برعاية نقيب المحامين.

وتسعى لجنة المرأة إلى تعزيز دور المرأة في المحاماة من خلال تنظيم دورات ونشاطات لتطوير مهاراتها وتعزيز مشاركتها في المجال القانوني.

كما شهد الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين رئيس اتحاد المحامين العرب، الإطلاق التجريبي للبوابة القانونية والقضائية لنقابة المحامين، وذلك تطبيقًا للبروتوكول الموقع بين النقابة العامة، وبوابة مصر للقانون www.laweg.net، ويمثلها الأستاذ أحمد قناوي المحامي بالنقض، والذي بمقتضاه

يتم تعديل اسم البوابة لتصبح بوابة نقابة المحامين القانونية والقضائية، ويتاح خدماتها للسادة المحامين بشكل مجاني.

ووجه نقيب المحامين بسرعة العمل على تحديث البوابة، من إضافة أعداد الجريدة الرسمية والوقائع المصرية يومياً، والتحديث الدوري والدائم لجميع جوانب البوابة، وتضمين الموقع مجلدات المكاتب الفنية لمحكمة النقض والإدارية العليا وفتاوى مجلس الدولة التي تأخرت فيها البوابة حتي آخر الإصدارات.

وأكد النقيب العام أنه حريص على مواكبة النقابة للتطور الرقمي في كافة المجالات، مؤكداً أنه اتخذ خطوات إيجابية في ذلك من خلال تفعيل ميكنة الخدمات النقابية للتيسير على السادة المحامين، موجها بتشكيل لجنة لاتخاذ اللازم نحو تطوير البوابة، وإعدادها الإعداد الأمثل لتخدم السادة المحامين.

وتتضمن بوابة مصر للقانون والقضاء الآتي:

التشريعات: عدد ١٠٩١٠٤ مائة وتسعة ألف ومائة وأربعة تشريع منذ عام ١٨٥٦ حتي تاريخ توقف التحديث في ٣/٢٥/ ٢٠٢٠ بعدد ٤٠٠٠٠٠ صفحة Word.

أحكام محكمة النقض: عدد ٤٠ ألف حكم قضائي تبدأ من مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض والإبرام في المواد الجنائية – حتى آخر إصدار للمكتب الفني لمحكمة النقض في عام ٢٠٢١ بعدد ٢٥٠٠٠٠ صفحة Word

أحكام الإدارية العليا: عدد ١٨٠٠٠ حكم قضائي وهي كل إصدارات المكتب الفني للمحكمة الإدارية العليا بعدد ١٢٠٠٠٠ صفحة Word .

فضلاً عن فتاوى مجلس الدولة وأحكام المحكمة الدستورية العليا، وتتجاوز صفحات كامل البوابة مليون صفحة Word وثمان محركات بحث متقدمة.

نقيب المحامين يفتتح مكتب حجز تذاكر القطارات بالنقابة العامة

افتتح الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين .رئيس اتحاد المحامين العرب، مكتب حجز تذاكر قطارات السكة الحديد للوجهين القبلي والبحري، وذلك حتى يتمكن السادة المحامين من حجز تذاكر القطارات على كافة خطوط الهيئة، من مقر النقابة العامة برمسيس.

ويأتي هذا في إطار الجهود التي يبذلها الأستاذ عبد الحليم علام، نقيب المحامين، لخدمة السادة المحامين، فقد تعاقدت النقابة العامة للمحامين مع الهيئة القومية لسكك حديد مصر، لافتتاح مكتب لها داخل مبنى النقابة العامة بشارع رمسيس.

ويعمل مكتب حجز القطارات طوال أيام الأسبوع، وخلال أيام العطلات الرسمية، والأعياد، من الساعة التاسعة صباحًا، وحتى الساعة الثالثة عصرًا، طبقًا للقواعد.

وشهد مكتب حجز تذاكر قطارات السكة الحديد، الموجود بالنقابة العامة للمحامين برمسيس، اقبالًا كبيرًا من السادة المحامين، لشراء تذاكر القطارات للوجهين القبلي والبحري، وذلك منذ افتتاحه وحتى اليوم.

وبهذا تكون نجحت سياسة الأستاذ عبد الحليم علام، نقيب المحامين . رئيس اتحاد المحامين العرب، في تفعيل اوجه الرعاية الاجتماعية للمحامين، وأسرهم.

ووضعت السياسة الاجتماعية التي يسير عليها النقيب عبدالحليم علام، حدا بين عهود سابقة مظلمة اجتماعيًا على المحامين، حرمتهم من المساواة بينهم وبين أقرانهم في النقابات المهنية الأخرى، وجيرانهم من السادة الصحفيين والقضاء الذين كانوا يستفيدون من تلك الخدمات، بينما يحرم المحامين منها.

نقابة المحامين تطلق الخط الساخن ١٧١١٤ للرد على استفسارات الأعضاء.. لتوطيد سبل التواصل المباشر بين أعضاء الجمعية العمومية والنقابة العامة

أعلنت نقابة المحامين، عن إطلاق الخط الساخن ١٧١١٤ للرد على استفسارات الأعضاء، كمرحلة تجريبية أولى؛ لتحسين الخدمات، ودعما لخطة التحول الرقمي ٢٠٢٣.

يأتي ذلك تنفيذًا لتوجيهات نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، رئيس اتحاد المحامين العرب، بتفعيل المنظومة الخاصة بتلقي استفسارات السادة المحامين حول كافة الأمور النقابية، لدعم رحلة التطوير والتحسين المستمر بنقابة المحامين بما يسهم في الارتقاء بمستويات الآداء.

وأوضحت النقابة، أن هذه المرحلة التجريبية تقدم خدمات خاصة بلجنة القيد والقبول، وإدارة المعاشات، وإدارة العلاج، إلى جانب الاستعلامات، على أن تشمل المرحلة الثانية إغاثة المحامين، وشكاوى المحامين على مدار ٢٤ ساعة.

وتتلقى نقابة المحامين الاستفسارات على الخط الساخن في أيام العمل الرسمية من الساعة التاسعة صباحًا حتى الساعة الخامسة مساءً، حيث يتلقى الموظفون المسؤلون الاستفسارات الواردة والتعامل معها، واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ويأتي إطلاق الخط الساخن للنقابة في إطار حرص النقيب العام على توطيد سبل التواصل المباشر بين السادة المحامين والنقابة العامة، وذلك في ضوء تحقيق أعلى معدلات رضا، بما يتماشى مع خطة وأهداف الميكنة النقابية.

وعمل الأستاذ عبدالحليم علام، على تسهيل الخدمات من خلال الميكنة واللامركزية الإدارية، وفي ظل قيادته التحقت نقابة المحامين لأول مرة بركب التحول الرقمي، فوضع خطة عاجلة للميكنة وعمل على تنفيذها، وتطبيقها على عدة مراحل، تمت جميعها بنجاح خلال فترة وجيزة.

وأصبحت نقابة المحامين تقدم خدمات مميكنة من استخراج بطاقات العضوية، ومشروع العلاج من خلال المنظومة الإلكترونية الشبكية بمقار النقابات الفرعية، وسداد الرسوم بالدفع الالكتروني من خلال «الفيزا كارت»، وأيضًا استخراج شهادات القيد وختم بطاقات الرقم القومي من الفرعيات. ولا شك أن هذه الخطوة من سهلت على جميع المحامين شبابًا وشيوخًا، ووفرت عليهم المال.

نقابة المحامين توقع بروتوكول تعاون مع هيئة البريد لتوفير مكاتب لتقديم خدمات البريد والشهر العقاري والأحوال المدنية بمقراتها على مستوى الجمهورية

وقعت نقابة المحامين، برئاسة الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين . رئيس اتحاد المحامين العرب، بروتوكول تعاون مع هيئة البريد المصري، وذلك لتوفير مكاتب لتقديم خدمات البريد، والشهر العقاري، والأحوال المدنية والنيابات، بأندية المحامين والنقابات الفرعية على مستوى الجمهورية.

ويأتي هذا استمرارًا في تطبيق خطة النقيب العام الأستاذ عبدالحليم علام، في توفير كافة الخدمات النقابية والحكومية والتي تمثل أهمية قصوى للسادة المحامين وأسرهم، وتيسير حصولهم عليها دون معاناة.

وتنفيذًا البنود التعاقد فإنه من المقرر افتتاح مكاتب للبريد بمقر النقابة العامة بشارع رمسيس، وكافة النقابات الفرعية، والأندية التابعة لها، لتوفير كافة الخدمات البريدية، للسادة المحامين وأسرهم والتي تتمثل في الآتي: «خدمات البريد العادي والسريع، وeasy box، والبريد المسجل والمجمع والدعائي، وصناديق البريد المخصوصة».

وهذا فضلا عن توفير الخدمات المالية ومنها؛ حسابات التوفير، والحسابات الجارية، وخدمة التحصيل، والإخطار الإلكتروني، وخدمة الحوالات الفورية، وخدمة الحوالات الخارجية، والحوالات المجمعة.

أبرز جهود نقابة المحامين في دعم القضية الفلسطينية

كانت نقابة المحامين ولاتزال وستظل داعمة وبقوة للقضية الفلسطينية، وتبذل قصارى جهدها لتقديم الدعم اللازم للأشقاء الفلسطينيين، ولن تتواني لحظة حتى ينعم الشعب الفلسطيني بالأمان والسلام، ويتحقق حلمه في إقامة دولته المستقلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل التراب الفلسطيني.

وأكدت نقابة المحامين شرعية ما قامت به قوات المقاومة الفلسطينية الباسلة، وأنه كان رداً طبيعياً، وحقاً مكفولاً تقره كل المواثيق والشرائع الدولية، دفاعاً عن حقوقه ومقدساته التي هي مقدسات العالم الإسلامي كله.

ودعت نقابة المحامين الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، بدعوة المكتب الدائم للاتحاد، لجلسة انعقاد طارئ بالقاهرة لاتخاذ ما يلزم لوقف أي تصعيد للموقف، واتخاذ خطوات مواجهة العدوان، والبحث الجدي عن حل لهذه الأزمة بعيداً عن غطرسة القوة وممالأة المجتمع الدولي، وحرصاً على عدم تفاقم الأوضاع وخروج الوضع الأمني عن السيطرة.

ومع الهجمات الأخيرة للعدوان الإسرائيلي، انتفضت نقابة المحامين بقيادة نقيبها العام الأستاذ عبدالحليم علام، ونظمت وقفة لدعم الأشقاء أمام مقر النقابة العامة، ومع استمرار العدوان دعت النقابة العامة لوقفة أخرى بمقر النقابة العامة، وبالنقابات الفرعية.

وانتفضت نقابات المحامين الفرعية على مستوى الجمهورية، لنصرة الشعب الفلسطيني وامتثلت لقرار مجلس النقابة العامة، بتنظيم وقفات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، للتنديد بالعدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني الأعزل، والتعبير عن رفضهم لفكرة التهجير.

واتخذ مجلس نقابة المحامين عدة قرارات لدعم الشعب الفلسطيني أبرزها قرار مجلس نقابة المحامين بالتعاون مع الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب، ونقابة المحامين بفلسطين، بتشكيل لجنة مشتركة تضم خبراء من القانون الدولي ورؤساء منظمات المجتمع المدني، لتوثيق جرائم الحرب

وأعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبها الكيان الصهيوني المحتل على الأطفال والمدنيين في قطاع غزة، وإعداد لائحة اتهامات موثقة بهذه الجرائم خرقا لنصوص ومبادئ المواثيق الدولية، وإهدار كافة حقوق المدنيين الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت الاحتلال واتفاقيات جنيف لتقديم المسؤولين إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وأكد نقيب المحامين، أنه سيتم البدء في اتخاذ إجراءات تنظيم قوافل إغاثة للأخوة في قطاع غزة المحاصر، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، منوهًا إلى أنه ستكون هناك قافلة إعانة باسم نقابة المحامين إلى الأخوة في فلسطين، كما أعلن عن تشكيل لجنة لجمع التبرعات التي ستقدم للأشقاء في فلسطين، للمشاركة في إعداد القافلة.

ونظمت النقابة العامة للمحامين، حملة للتبرع بالدم، بالتعاون مع وزارة الصحة المصرية، وذلك تضامنا مع الشعب الفلسطيني الشقيق، وكان نقيب المحامين الأستاذ عبدالحليم علام، رئيس اتحاد المحامين العرب، أول المتبرعين بالدم، في لفتة إنسانية تعبر عن مدى حرصه على التضامن والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق.

وأعلن مجلس نقابة المحامين أن جميع المحامين المصريين على أهبة الاستعداد للتحرك والتبرع بكل غالٍ ونفيس دفاعاً عن القضية الفلسطينية.

ودعت نقابة المحامين كافة النقابات المهنية إلى اجتماع مشترك لمواجهة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جرائم حرب يقوم بها قوات الاحتلال الصهيوني، ودعم الشعب الفلسطيني والتنسيق لإعداد قوافل إعانة للأخوة في فلسطين.

وناشد المحامون القيادة السياسية بضرورة طرد سفير الكيان الصهيوني من الأراضي المصرية واستدعاء السفير المصري من تل أبيب.

ورفض المحامون أعمال التهجير القسري وفرض سياسة تهجير الفلسطينيين إلى خارج أراضيهم وأعمال القتل والتدمير التي يمارسها العدو لطردهم خارج بلادهم تحت ادعاء تصفية عناصر المقاومة وتصفيتها، ويرى المحامون أنها في حقيقتها تصفية للقضية الفلسطينية برمتها والتي يرفض المحامون تهجير أبناء غزة ورام الله وكافة جموع الشعب الفلسطيني.

ورحبت نقابة المحامين بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي حصل على تأييد ١٢٠ عضوًا من دول العالم، والمقدم من المجموعة العربية بالأمم المتحدة، والذي دعا إلى هدنة إنسانية فورية دائمة ومستدامة، تفضي إلى وقف الأعمال العدائية التي تجري في قطاع غزة المحتل، وتوفير السلع والخدمات الأساسية للمدنيين في شتى أنحاء غزة فورًا وبدون عوائق.

وناشدت المجتمع الدولي بسرعة الضغط على الكيان الصهيوني المحتل لتنفيذ هذا القرار، ووقف أعمال القصف والتدمير، وفتح المعابر لتقديم المساعدات بلا قيد ولا شرط، لتجنب تفاقم أوضاع كارثية يعاني منها حاليًا المدنيون والأبرياء بالأراضي الفلسطينية في غزة.

ونعت نقابة المحامين المصرية، برئاسة الأستاذ عبدالحليم علام، رئيس اتحاد المحامين العرب، بكل معاني الأسي، شهداء المحاماة الفلسطينيين بغزة، الذين سقطوا ضحية العدوان الصهيوني على الأرض المحتلة بفلسطين.

دور نقيب المحامين داخل اتحاد المحامين العرب

ولم يغفل الأستاذ عبدالحليم علام دوره البارز في اتحاد المحامين العرب باعتباره رئيسا له، فقام في غضون شهر سبتمبر من العام ٢٠٢٣ بالمشاركة في أعمال المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب والذي عقد في بغداد تحت شعار (دعم العراق والوقوف معه ضد الإرهاب والتداخلات الخارجية.أزمة المياه في العراق بسبب التدخل الخارجي)، كما شهد احتفالية الذكرى الـ ٩٠ ليوم المحامي العراقي.

وعقبَ انتهاءِ الاحتفالاتِ انعقدَ المكتبُ الدائمُ لاتحادِ المحامينَ العربِ لمناقشةِ جدولِ الأعمالِ تحتَ شعارٍ « دعمِ العراقِ والوقوفِ معهُ ضدَ الإرهابِ والتدخلاتِ الخارجيةِ » ، « أزمةُ المياهِ في العراقِ بسببِ التدخلِ الخارجيِ » .

وعلى هامشِ اجتماعِ المكتبِ الدائمِ التقى وفدُ منْ اتحادِ المحامينَ العربِ ، برئاسةِ رئيسِ الاتحادِ ، الأستاذُ عبدَ الحليمْ علامَ ، رئيسُ جمهوريةِ العراقِ الدكتورُ عبدُ اللطيفْ جمالُ رشيدْ ، في قصرِ بغدادَ

وشددَ رئيسُ الجمهوريةِ العراقيةِ ، على أهميةِ تعزيزِ أواصرِ التعاونِ والتنسيقِ بينَ العراقِ واتحادِ المحامينَ العربِ في القضايا القانونيةِ والقضائيةِ وتبادلِ الخبراتِ في هذا الجانبِ .

وأعربَ أعضاءُ وفدِ اتحادِ المحامينَ العربِ، عنْ سعادتهمْ بزيارةِ بغدادْ ولقاءِ فخامةُ رئيسِ الجمهوريةِ ، مؤكدينَ أنَ انعقادَ اجتماعِ المكتبِ الطارئِ لاتحادِ المحامينَ العربِ في بغدادَ للمرةِ الأولى منذُ ثلاثةِ عقودٍ يؤكدُ عودةَ العراقِ لدورهِ الطبيعيِ .

كما زارَ وفدُ اتحادِ المحامينَ العربِ ، رئيسُ مجلسِ الوزراءِ العراقيِ محمدْ شياعْ السوداني ، لمناقشةِ المواضيعِ التي اجتمعَ المكتبُ الدائمُ لأجلها في العراقِ .

وعبرَ « السودانيُ » عن تقديره مواقفَ الاتحادِ الداعمِ للعراقِ بمواجهةِ التحدياتِ في حربهِ على داعشْ والإرهابُ .

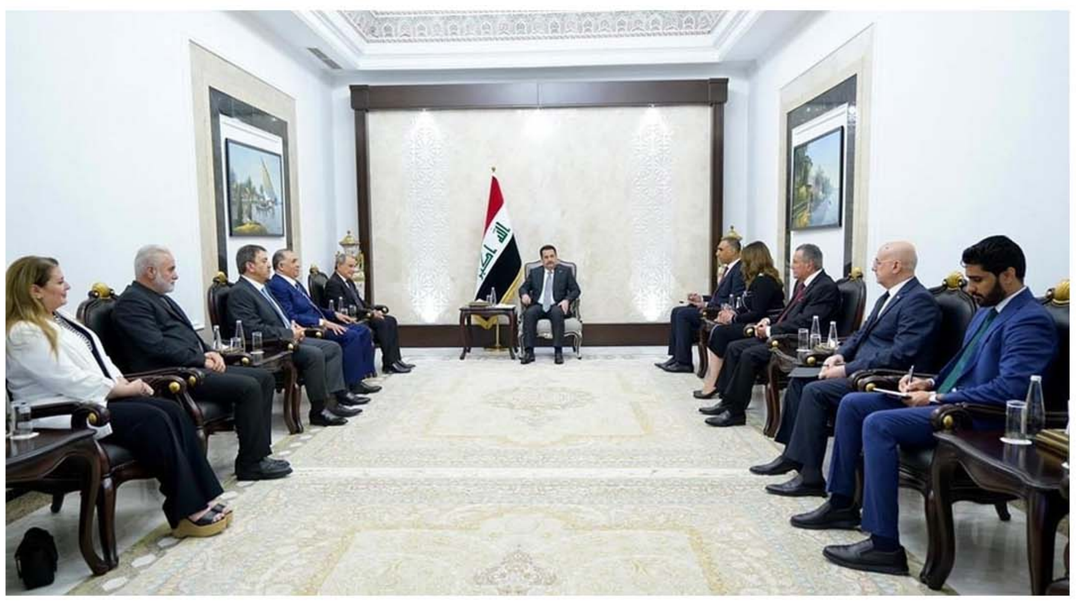

كما شارك نقيب المحامين في فعاليات أعمال المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب والذي عقد في الفترة من ٢ وحتى ٤ نوفمبر ٢٠٢٣ واستضافته نقابة المحامين الأردنيين.

وانطلقت أعمال المكتب الدائم برئاسة الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، تحت عنوان "فلسطين القضية العادلة".

وناقش الاتحاد عددا من الموضوعات طبقا لجدول الأعمال، والتي كان على رأسها سبل إيقاف الحرب على غزة وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك التصدي بكل قوة لمخططات التهجير، وتصفية القضية الفلسطينية.

وخلال الاجتماع ألقى الأستاذ عبدالحليم علام، رئيس الاتحاد، كلمة وجه خلالها التحية للشعب الفلسطيني ورجال المقاومة، مؤكدا على أنهم رفعوا راية العزة والكرامة، وأعادوا روح المقاومة إلى جسد الأمة العربية كلها.

كما ندد رئيس اتحاد المحامين العرب بالمذابح الوحشية، والمجازر البربرية التي ينفذها الاحتلال، ولم تسلم منها المساجد ولا الكنائس، ولا المدارس، ولا المستشفيات.

كما أكد نقيب المحامين المصريين على أن مصر لن تسمح بأي مساس بحدودها، وأن جيشها على استعداد لمواجهة ذلك بكل القوة.

وعلى هامش فعاليات أعمال المكتب الدائم عقدت لجنة فلسطين باتحاد المحامين العرب ندوة قانونية بعنوان "ملاحقة الكيان الصهيوني على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني".

كما تم عقد ندوة أخرى بعنوان "الوضع القانوني للقدس ودور الوصاية الهاشمية في حماية المقدسات من التهويد والتقسيم".

وعقب انتهاء أعمال المكتب الدائم للاتحاد، نظم اتحاد المحامين العرب برئاسة الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين المصريين، وقفة أمام مجمع النقابات المهنية بالأردن، وقفة تضامنية مع الشعب الفلسطيني، أمام مجمع النقابات المهنية بعمان، للتنديد بجرائم الاحتلال الصهيوني، والمطالبة بالوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.